

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقرير المالي

والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ٥ زاي (A/43/5/Add.7)



الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقرير المالي

والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون
الملحق رقم ٥ زاي (A/43/5/Add.7)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

[الاصل : بالانكليزية/الفرنسية]

[٣٣ آب/١ أغسطس ١٩٨٨]

المحتويات

الصفحة

٥	كتاب الإحالة
١	أولاً - التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
٦	ثانياً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات
٥٠	ثالثاً - رأي مراجعي الحسابات
٥١	رابعاً - المصادقة على البيانات
٥٢	خامساً - البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
	<u>البيان الأول</u> : بيان الإيرادات والنفقات عن السنة المنتهية في
٥٣	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
	<u>البيان الثاني</u> : بيان بالأصول والخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٥٤	١٩٨٧
	<u>البيان الثالث</u> : بيان بالموارد العامة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٥٦	١٩٨٧
	<u>البيان الرابع</u> : بيان التغييرات في المركز المالي في السنة
٥٧	المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
	جداول البيانات المالية :
٥٨	١ - حالة التبرعات المعلنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
	٢ - الإيرادات والنفقات المتنوعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون
٦١	الأول/ديسمبر ١٩٨٧
٦٢	٣ - نفقات سنة ١٩٨٧ موزعة حسب الوكالات والمنظمات غير الحكومية

المحتويات (تابع)

الصفحة

٦٣	٤ -	اعتمادات ونفقات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ..
٦٤	٥ -	الاستثمارات في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
	٦ -	حالة التبرعات المقدمة من الحكومات للبرامج السكانية
٦٥		الخاصة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
	٧ -	بيان الحساب عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر
٦٦		١٩٨٧
٦٧	٨ -	المخصصات غير المنفقة حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ...
٦٨	٩ -	حالة التبرعات المعلنة حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ..
٦٩		ملاحظات على البيانات المالية

كتاب الاحالة

٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨

سيدي ،

عملا بالمادة ١١٦-٣ (ب) من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ،
يشرفني أن أقدم البيانات المالية السنوية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حتى
٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، التي أقرها بمقتضى هذا الكتاب .

وأحيل أيضا نسخا من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون
الادارة والميزانية .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) نفيص صادق
المدير التنفيذي لصندوق
الأمم المتحدة للسكان

رئيس مجلس مراجعي الحسابات
الأمم المتحدة
نيويورك

٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨

سيدي ،

يشرفني أن أحيي اليكم البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، التي قدمها المدير التنفيذي . وقد قَحَصْتُ هذه البيانات ، وهي تتضمن رأي مجلس مراجعي الحسابات .

وأشرف بأن أقدم ، بالإضافة إلى ذلك ، تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الحسابات المذكورة أعلاه .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول فائق احترامي .

(توقيع) أندريه شندرناغور

الرئيس الأقدم لديوان المحاسبة في فرنسا
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك ، نيويورك

أولا - التقرير المالي عن السنة المنتهية

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١ - يتشرف المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن يقدم ، رفق هذا ، التقرير المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات . وتتألف الحسابات من أربعة بيانات مدعومة بتسعة جداول ترافقها ملاحظات تشكل جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية ، وتشمل كذلك الصناديق الاستثمارية التي أذن بها مجلس الإدارة لأغراض الأنشطة السكانية .

٢ - ويجري هذا التقديم وفقا للمادة ١٦-١ من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الثلاثين .

حسابات الوكالات المنفذة

٣ - عملا بالمادة ١٧-١ (ب) من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، تضم البيانات المالية للصندوق البيانات المأخوذة من الحسابات السنوية للوكالات المنفذة لعام ١٩٨٧ فيما يتعلق بحالة الأموال المخصصة لها لتنفيذ مشاريع الصندوق في عام ١٩٨٧ .

٤ - وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية الحالية ، كانت حالة المعلومات الواردة من الوكالات المنفذة على النحو التالي :

(١) قدمت الوكالتان المنفذتان التاليتان بيانات مراجعة :

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

منظمة الصحة العالمية

(ب) وقدمت الوكالة المنفذة التالية البيانات المالية بصورتها المقدمة للمراجعة :

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

(ج) وفيما يتعلق بالوكالات المنفذة التالية ، تضم البيانات المالية للصندوق المعلومات الواردة في البيانات المالية للوكالات لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، بصورتها المقدمة للمراجعة :

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٥ - في حالة الإبلاغ عن أية تغييرات في الحسابات المراجعة لأي من الوكالات المنفذة ، فسيجري إبلاغ ذلك إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الإدارة في دورات لاحقة . وسيقدم المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة في دورة لاحقة صوراً من البيانات المراجعة وتقارير مراجعة الحسابات الخاصة بالوكالات المنفذة ، في حالة وجود مثل هذه البيانات والتقارير ، وصوراً من أية قرارات ذات صلة تتخذها مجالس إدارتها ، حسب مقتضى البند ١٧-١ (ب) من النظام المالي للصندوق .

الوضع المالي للصندوق

٦ - كما يتبين من البيان الثالث ، بلغت موارد الصندوق العامة غير المنفقة حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ما مقداره ٤٨٩ ٠٥٤ ١٥ دولاراً . وخلال عام ١٩٨٧ ، تلقى الصندوق إيرادات قدرها ٣٥٧ ٠٥٠ ١٥٦ دولاراً وبلغت نفقاته ٤٧٦ ٨٠٢ ١٤٠ دولاراً ، مما أسفر عن فائض في الإيرادات على النفقات بلغ ٥٧٣ ٥٥٥ ١٥ دولاراً ، كما يتبين من البيان الأول .

٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بلغت موارد الصندوق العامة غير المنفقة ٦٠٩ ٠٦٣ ٢٤ دولارا (أي الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، البالغ ٥٤ ٤٨٩ ٠٥٤ دولارا ، زائدا عليه فائض الإيرادات على النفقات في عام ١٩٨٧ ، الذي بلغ ٥٥٥ ٥٧٣ ١٥ دولارا ، مطروحا منه تحويل مبلغ إلى الاحتياطي التشغيلي قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ دولار) . وبلغت مخصصات عام ١٩٨٧ غير المنفقة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ما مقداره ٨٥٢ ٧٠٧ ٢٦ دولارا (الجدول ٨) .

النفقات البرنامجية لعام ١٩٨٧ ونفقات عام
١٩٨٧ بالقياس إلى اعتمادات ميزانية فترة
السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧

٨ - أعطى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والثلاثين ، المدير التنفيذي صلاحية الموافقة على اعتماد مبلغ قدره ١٦٥ مليون دولار لسنة ١٩٨٧ (الفقرة ٧ من الفرع الرابع من المقرر ٣٤/٨٦) . وكما يتبين من الجدول ٨ ، كان مجموع المخصصات في نهاية العام يتألف من مبلغ ٤١٣ ٦٩٥ ١٣٣ دولارا للمشاريع ، يمثل مبلغ ١١٧ ٤٢٤ ١٤ دولارا منه المخصصات غير المنفقة المرحلة من العام السابق . كذلك ، كما يتبين من الجدول ٤ ، بلغ إجمالي الاعتمادات التي رُصدت لميزانية الصندوق لخدمات الدعم الإداري والبرنامجي في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ما مقداره ٤٠٠ ٣٠٠ ٤٠ دولار ، كما اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الثالثة والثلاثين ، في الفقرة ١ من مقرره ٣٥/٨٦ . وبلغت نفقات السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ما مقداره ٥٧١ ٨٦٦ ١٥ دولارا ، ونفقات السنة الثانية منها ، ٣٣٧ ٧٦٠ ١٨ دولارا ، بعد أن وضعت في الاعتبار المبالغ المكتسبة لخدمات الدعم البرنامجي وقدرها ٣١٦ ٤٢٦ ٣ دولارا لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (منها ١٣٨ ٩٤٩ ١ دولارا مكتسب لعام ١٩٨٦ و ١٨٨ ٤٧٧ ١ دولارا مكتسب لعام ١٩٨٧) .

٩ - وبلغ مجموع النفقات لعام ١٩٨٧ ما مقداره ٨٠٢ ٤٧٦ ١٤٠ دولارا ، بالمقارنة بنفقات عام ١٩٨٦ التي بلغت ٣٤٨ ٠٩٢ ١٣٣ دولارا . ويورد تفصيل نفقات عام ١٩٨٧ في البيان الأول . وهي تتكون من مبلغ ٥٦١ ٩٨٧ ١٠٦ دولارا للمشاريع ، ومبلغ ٥٣٨ ٠٨٦ ٩ دولارا دُفع لوكالات منغذة ولمنظمات غير حكومية وللصندوق ذاته ، لتكاليف الدعم البرنامجي ، و ٣٦٦ ٥٤٢ ٥ دولارا لتكاليف المكاتب الميدانية غير المدرجة في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي ، و ٣٣٧ ٧٦٠ ١٨ دولارا لتكاليف الدعم الإداري والبرنامجي في عام ١٩٨٧ في إطار ميزانية فترة السنتين لخدمات الدعم الإداري

والبرنامجي ، وهي تشمل ٦٤٩ ٠٢١ ٣ دولارا لتكاليف المكاتب الميدانية لـ ٣٣ وظيفة لنواب ممثلين ومستشارين أقدم لشؤون السكان و ٩ وظائف من الفئة الدولية لموظفي البرامج مدرجة في ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي .

١٠ - وفي عام ١٩٨٧ ، بلغت نسبة نفقات المشاريع إلى الاعتمادات المخصصة لها ٨٠ في المائة ، مقابل ٨٧,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ . ومن مجموع نفقات المشاريع لعام ١٩٨٧ ، أنفقت الوكالات المنفذة مبلغ ٠٠١ ٨٤٥ ٦٠ دولارا ، أي ٥٦,٨ في المائة ، وأنفقت الحكومات مبلغ ٩٦٣ ٢٧٣ ٢١ دولارا ، أي ٢٠ في المائة ، وانفق صندوق الأمم المتحدة للسكان ذاته ١٢٢ ٢٧٦ ١٠ دولارا ، أي ٩,٦ في المائة ، ويمثل مبلغ ٤٧٥ ٥٩٢ ١٤ دولارا ، أي ١٣,٦ في المائة ، نفقات مشاريع المنظمات غير الحكومية .

تبرعات من الحكومات للبرامج السكانية الخاصة

١١ - تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان ، كما أذن له مجلس الإدارة في دورته السابعة عشرة ، تبرعات من عدة حكومات مخصصة للبرامج السكانية الخاصة . ويبيّن الجدول ٦ وضع التبرعات الواردة عام ١٩٦٧ من حكومات النرويج وهولندا واليابان لأربعة برامج خاصة ، وهي الاتحاد الدولي لتنظيم الانجاب ، ومجلس السكان ، والاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان ، واللجنة الدولية المعنية بإدارة البرامج السكانية . وبلغ الرصيد المستحق للبرامج السكانية الخاصة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ما مقداره ١٠٠ ٠٠٠ ٦ دولار . وبلغت التبرعات الواردة من الحكومات عام ١٩٨٧ ما مقداره ٥٤٢ ١١٤ ١٥ دولارا . وبعد تسديد مبلغ ٥٤٢ ٢١٤ ٢١ دولارا ، لم يتبقى أي رصيد مستحق الدفع للبرامج السكانية الخاصة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

الصناديق الاستثمارية

١٢ - يظهر الجدول ٧ بيان الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الخاص بالصناديق الاستثمارية التي أنشأها المدير التنفيذي من أجل البرامج والأنشطة السكانية الخاصة الأخرى الممولة من مصادر متعددة الاطراف وثنائية . وفي عام ١٩٨٧ ، أنشأ المدير التنفيذي صناديق استثمارية جديدة من تبرعات واردة من صندوق الخليج العربي وحكومة استراليا ومؤسسة هولت Hewlett Foundation وحكومة الجمهورية العربية السورية وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لبرامج المساعدة الاقتصادية الخاصة بليبيريا . وعلاوة على ذلك ، أنشئ صندوق استثماري لمشروع وحدة تنمية الإدارة في

بنغلاديش من تبرعات قدمتها حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج وهولندا . وكان رصيد الصناديق الاستثمارية غير المنفق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ يبلغ ٩٣٦ ٤٣٠ ٢ دولارا . وبلغت التبرعات الواردة من الحكومات ومصادر أخرى خلال عام ١٩٨٧ ما مقداره ٤ ٤٤٣ ٠٧٨ دولارا وبلغت الايرادات من الفوائد ٧٢٣ ٧٢٣ ٢٣٠ دولارا . أما المبلغ الاجمالي المتاح للبرمجة في عام ١٩٨٧ فيبلغ ٧٢٧ ٢٠٣ ٧ دولارا . وبلغ مجموع نفقات البرنامج ١٤٤ ٤٩٦ ٣ دولارا ، تبقى منها في نهاية العام رصيد غير منفق قدره ٥٨٣ ٧٠٧ ٣ دولارا باعتبار ذلك رسيدا استهاليا لعام ١٩٨٨ .

الاحتياطي التشغيلي

١٣ - احتفظ صندوق الامم المتحدة للسكان خلال عام ١٩٨٧ باحتياطي تشغيلي كامل التغطية بلغ مستواه ٢٧ مليون دولار (البيان الثاني) . وقد أنشأ مجلس الادارة هذا الاحتياطي التشغيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ بمستوى قدره ٢٠ مليون دولار لضمان المقومات المالية لبرنامج الصندوق وتأمين سلامته . وفي الفقرة ٥ من الفرع ثالثا من المقرر (٧/٨) الذي اعتمده مجلس الادارة في دورته الثامنة والعشرين ، طلب من الصندوق تحقيق زيادة سنوية في الاحتياطي بحيث يصل إلى مستوى يعادل ٢٥ في المائة من التبرعات السنوية المقدرة في نهاية عام ١٩٨٩ . بيد أن مجلس الادارة ، في الفقرة ٤ من الفرع رابعا من مقرره ٣٤/٨٦ ، أذن للصندوق بتأجيل تحقيق النسبة المستهدفة وقدرها ٢٥ في المائة حتى منتصف التسعينات ووافق على أن يقترض من الاحتياطي حتى مبلغ ٥ ملايين دولار في عام ١٩٨٦ ، وحتى ٣ ملايين دولار في عام ١٩٨٧ ، وذلك لتكملة موارد الصندوق البرنامجية ، اذا ما دعت الحاجة إلى هذه الاموال للتمويض عن الهبوط الحاد في موارده ، الذي نتج عن خسارة التبرعات المشار إليها أعلاه . بيد أنه ، نظرا لأن مستوى الدخل الحقيقي لعام ١٩٨٧ تجاوز اسقاطات ذلك العام ، لم يجد صندوق الامم المتحدة للسكان ضرورة لأن يقترض من احتياطيه التشغيلي . فضلا عن ذلك ، قرر المدير التنفيذي ، بالنظر إلى الدخل الفعلي الذي تحقق في عام ١٩٨٧ ، إضافة ٧ ملايين دولار إلى الاحتياطي التشغيلي من الموارد العامة ، وذلك لبلوغ مستوى ٢٧ مليون دولار ، أي نحو ٢٥ في المائة من التبرعات ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وضع السيولة

١٤ - كان لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أرصدة مصرفية بعملة قابلة للتحويل واستثمارات في ودائع لأجل بلغت ٦٤٤ ٤٧٠ ٩١ دولارا ، منها مبلغ ٢٧ مليون دولار خصص كاحتياطي تشغيلي (البيان الثاني والجدول ٥) . وقد أُبلغ أن الأرصدة المصرفية والاستثمارات تستند إلى سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة ، الذي أصبح ساريا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وبسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة ، الساري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وهو يعكس صورة سعر الصرف في السوق في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على نحو أقرب إلى الواقع ، ستزيد قيمة هذه الاستثمارات بنحو ٤,٥ ملايين دولار عن القيمة المبينة في البيان الثاني .

ثانيا - تقرير مجلس مراجعي الحسابات

مقدمة

١ - قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان للسنة المنتهية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وذلك وفقا لما اقتضاه قرار الجمعية العامة ٧٤ (د - ١) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ والمادة السابعة عشرة من النظام المالي للصندوق .

٢ - وقد تم التدقيق في الحسابات وفقا للمادة الثانية عشرة من النظام المالي للأمم المتحدة ولمرفقه ووفقا للمعايير العامة لمراجعة الحسابات التي اعتمدها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتم التدقيق في مقر الصندوق في نيويورك وبالمكتبين الميدانيين في اندونيسيا وتايلند .

٣ - وخلال السنة قيد الاستعراض ، واصل مجلس مراجعي الحسابات ممارسته العادية المتمثلة في إعداد تقرير بنتائج العمليات المحددة لمراجعة الحسابات وفي إصدار رسائل ادارية تتضمن ملاحظات وتوصيات تفصيلية إلى الإدارة . وقد ساعدت هذه الممارسة على الإبقاء على الحوار المتصل مع الإدارة واستعان المجلس عملا بالبند ١٢ - ٩ من النظام المالي ، بخدمات شركة عامة تجارية لمراجعة الحسابات للاضطلاع بمهام محددة .

٤ - وترد فيما يلي أهم المسائل التي تمخض عنها التدقيق الذي قمنا به للحسابات في عام ١٩٨٧ . وقد ناقشنا هذه المسائل مع الإدارة ، التي أدرجت ردودها حيثما اقتضى الأمر ذلك .

موجز التوصيات

٥ - أوصينا باتخاذ الاجراءات التصحيحية التالية المعروضة حسب ترتيب أولويتها :

(أ) ينبغي استعراض مبادئ المحاسبة وإجراءاتها وضوابطها على النحو الوارد بالتفصيل في هذا التقرير وبايجاز في رأي مراجعي الحسابات ، وذلك لاضفاء المزيد من الدقة على البيانات المالية وزيادة قيمتها الإعلامية ؛

(ب) ينبغي أن يتوصل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتفاق بشأن الترتيبات المؤسسية المتصلة بتحديد مسؤولية كل منهما في مجال المالية وإدارة شؤون الموظفين ؛

(ج) ينبغي جعل التمييز أكثر وضوحا بين "التكاليف الإدارية" و "التكاليف التشغيلية" وتطبيق ذلك بصورة متسقة من سنة إلى أخرى ؛

(د) ينبغي جعل عملية توزيع أموال الميزانية أكثر تمشيا مع الأنظمة والقواعد المالية للصندوق كما ينبغي تشديد الرقابة على عملية تنفيذ الميزانية .

موجز النتائج

٦ - قيمة الاستثمارات المذكورة في البيانات المالية مقدرة تقديرا ناقصا .

٧ - باستثناء النفقات التي قام بها الصندوق ذاته ، فإن نفقات البرامج المذكورة في البيان الأول غير مدعومة بوثائق كافية مقدمة من الوكالات المنفذة إلى الصندوق .

٨ - لا يمكن للمجلس أن يعلق على مدى صحة تمثيل نفقات البرامج التي قامت بها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة وذلك للأسباب التالية :

- (١) عدم توفر وشائق داعمة مقدمة إلى مقر الصندوق ؛
- (ب) عدم وجود معايير محددة تعتمدها الوكالات لتحديد ما يمثل التزامات غير مصفاة في نهاية السنة ؛
- (ج) عدم توفر تقارير مراجعة عن "مركز الاموال" في الوقت الذي يطلب فيه من المجلس اصدار رأيه .
- ٩ - وعند إقفال عملية مراجعة الحسابات ، لم يكن قد ورد إلى المقر الآ ١٣,٥ في المائة من التقارير المالية لعام ١٩٨٧ المطلوبة من الحكومات بوصفها الوكالات المنفذة لبرامج الصندوق . ولم يجر مراجعة أي من هذه التقارير من قبل مراجعي حسابات مستقلين في البلدان المستفيدة كما تقتضي الأنظمة والقواعد المالية للصندوق .
- ١٠ - مفهوم نفقات البرامج التي تتولاها الحكومات بوصفها وكالات منفذة أو تتولاها المنظمات غير الحكومية لا يتفق مع الأنظمة والقواعد المالية .
- ١١ - عند اقفال عملية مراجعة الحسابات ، لم يكن ورد سوى ١٦ في المائة من التقارير المالية لعام ١٩٨٧ المطلوبة من المنظمات غير الحكومية بوصفها وكالات منفذة لبرامج الصندوق ، ولم تجر مراجعة الا لثلاثة من التقارير الواردة وعددها ٣٣ تقريراً .
- ١٢ - لا يمكن المقارنة بين تكاليف المكاتب الميدانية المذكورة في البيان الأول فيما يتعلق بعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وفي الواقع ازداد مجموع تكاليف المكاتب الميدانية من سنة إلى أخرى .
- ١٣ - الائتمانات المستحقة لمكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مصنفة في غير مكانها ضمن الرصيد المشترك بين الصناديق في حين يتعيّن ادراجها في حسابات الدفع .
- ١٤ - هناك تأخيرات طويلة بصورة غير مقبولة في تسوية التزامات السفر غير المصفاة ، التي ازدادت في نهاية عام ١٩٨٧ (بالمقارنة بعام ١٩٨٦) .

- ١٥ - تجاوزت النفقات المقيدة على بعض الصناديق الاستثمارية الاموال المتاحة .
- ١٦ - تكاليف الدعم لنفقات الصناديق الاستثمارية الممولة من قبل الوكالات المنفذة غير مبينة بصورة مستقلة في الجدول ٧ .
- ١٧ - أضحى الطابع الرسمي على الاجراءات التي قام بها حتى الان كل من الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على "أساس تفاهم شفوي" ، وذلك في اتفاق مكتوب مؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ .
- ١٨ - وكما لاحظ المجلس في حالة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فإن الممارسة الحالية المتبعة في الصندوق والمتمثلة في تحميل نفقات البرامج على الفترة المالية ذات الصلة لا تقوم على أساس تطبيق متسق لمفهوم التسليم وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما .
- ١٩ - لا يتفق هيكل تدوين الميزانية والحسابات فيما يتعلق بالمشاريع مع تعليمات البرنامج والصندوق ذات الصلة ، ونتيجة لذلك فإن توزيع نفقات المشاريع على النحو الوارد في الجدول ٣ يمكن أن يكون مضللا .
- ٢٠ - تنطوي سياسة الاستثمار المطبقة في عام ١٩٨٧ على مجازفة فيما يتعلق بأسعار الصرف لم يجر التحوط منها باستخدام تقنيات مناسبة لمعالجة المخاطر .
- ٢١ - التحديد الحالي للمسؤوليات فيما يتعلق بالنقد والاستثمار ، بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والأمم المتحدة لا يبدو مناسباً ولا عملياً ، ويجعل ودائع كبيرة لا تستثمر استثماراً كافياً .
- ٢٢ - لا يتفق توزيع أموال الميزانية اتفاقاً تاماً مع الأنظمة والقواعد المالية ولا يتيح المراقبة السليمة لعملية تنفيذ الميزانية .
- ٢٣ - أدخلت تغييرات هامة على ملاك الموظفين المعتمد ، نتيجة لعملية إعادة تنظيم مقر الصندوق في الفترة الأخيرة من عام ١٩٨٧ ، دون موافقة مسبقة من مجلس الإدارة .

٢٤ - يوجد في عملية تدبير خدمات الخبراء الاستشاريين عدد من نقاط الضعف يستوجب تعزيز فرع شؤون الموظفين .

٢٥ - ارتفعت نسبة التكاليف التشغيلية إلى نفقات البرامج ارتفاعات مطردا خلال فترة السنتين فوصلت إلى ٣١,٢ في المائة في عام ١٩٨٧ .

٢٦ - التمييز القائم حاليا بين نفقات البرامج والنفقات الادارية يتطلب مزيدا من التوضيح ، ويجب تطبيق ما يعتمد من مبادئ توجيهية تطبيقا متسقا من سنة إلى أخرى ، لضمان التمثيل الصحيح لعمليات الصندوق في البيانات المالية .

٢٧ - كانت الاجراءات المتبعة للادخول برصد أموال للمشاريع تشير البلبلة مع امكانية أن تكون مظللة ، وقد غيرت الادارة تلك الاجراءات اعتبارا من عام ١٩٨٨ . ويتعين الآن ادراج تلك التفسيرات في الانظمة والقواعد المالية .

٢٨ - أما معدل نفقات المشاريع (النفقات مقسومة على المخصصات) الذي أوردته الادارة في بياناتها ، فهو معدل مظلّل .

البيانات المالية

تقييم الايرادات والاصول

٢٩ - بالنظر إلى التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف في عام ١٩٨٧ ، فإننا نرى أنه يجدر إبداء التعليقات التالية .

٣٠ - حيث أن الايرادات الآتية من التبرعات تُسجل بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يرد فيه النقد ، أسفر انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ عن الايرادات المذكورة في البيان الأول ، التي تتضمن مكاسب متصلة بأسعار الصرف بلغت ١٠ ملايين دولار وقد نشأت عن الاختلاف بين تاريخ إعلان التبرع وتاريخ تحصيل النقد . وهذا يتفق مع الانظمة والقواعد المالية للصندوق . الا أنه تجدر الإشارة إلى أن "تسويات أسعار الصرف لدى تحصيل التبرعات" المبينة في البيان الأول لا تتعلق إلا بالمكاسب أو الخسائر المتمثلة بالتبرعات التي أعلنت بدولارات الولايات المتحدة وحصلت فيما بعد بعملة أخرى (عملة الدولة العضو المتبرعة مثلا) . وحيث أن الملاحظة التفسيرية الواردة في "موجز السياسات المحاسبية الهامة" توجي بأن المكاسب

والخسائر المتصلة بالصرف قد بيّنت بصورة مستقلة ، وهذا غير صحيح ، فقد أوصينا بتعديل الملاحظة ١ (ج) للبيانات المالية وفقا لذلك . وقد وافقت الادارة على تعديل تلك الملاحظة المتعلقة بالسياسة .

٣١ - حولت الأصول والخصوم المحسوبة بالعملات بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وفقا للأنظمة والقواعد المالية للمندوق . ويحدد سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة لشهر معين في بداية الشهر وينظر سعر الصرف السائد في السوق في الأيام الأخيرة من الشهر السابق والأيام الأولى من الشهر الجاري . وهكذا فإن إعادة تقييم الأصول في نهاية السنة تمت باستخدام سعر الصرف المعمول به في كانون الأول/ديسمبر الذي ينظر أسعار الصرف السائدة في السوق في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر . وبالنظر إلى وجود استثمارات غير قليلة بالدين في نهاية السنة وانخفاض سعر الدولار بالنسبة للدين في شهر كانون الأول/ديسمبر ، فإن عدم استخدام سعر صرف يقارب سعر الصرف الحقيقي السائد في السوق نجم عنه نقص في القيمة المبيّنة للاستثمارات (الجدول ٥) والمكاسب المتصلة بالصرف (الجدول ٢ : إيرادات متنوعة) يبلغ ٤,١٢٥ مليون دولار . وقد أوصينا بتقديم بيان مناسب في الجدول ٥ وتفصيل الملاحظة المتعلقة بالسياسات . وقد وافقت الادارة على بيان مبلغ النقص في التقدير في ملاحظة تضاف إلى البيانات المالية .

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نوصي بالنظر مستقبلا في أن تتم إعادة تقييم الأصول والخصوم المحسوبة بعملة غير دولار الولايات المتحدة ، بطريقة تتيح التعرف في البيانات على المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتصلة بأسعار الصرف ، وهذا يتساقق بصورة أكبر مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما . ولتحقيق ذلك ، يمكن أن تجيز الأنظمة والقواعد المالية استخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير من السنة التالية عندما يكون هذا السعر الأخير أقرب إلى سعر الصرف السائد في السوق من سعر الصرف المعمول به في شهر كانون الأول/ديسمبر ، مثلما كان الأمر في نهاية عام ١٩٨٧ .

إيرادات متنوعة (الجدول ٢)

٣٣ - لوحظ عدد من نواحي الضعف في تسجيل (الإيرادات المتنوعة من حسابات الوكالات المنفذة - الصافية) . ومن نواحي الضعف هذه تسجيل جزء من إيرادات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٨٦ ، بوصفه إيرادات في عام ١٩٨٧ ، وقيد منظمة العمل الدولية خطأ لنفقات في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، لا تعتبر

أموالاً قدمتها منظمة العمل الدولية بوصفها وكالة منفذة ، والمصاريف المشكوك فيها المتعلقة (بوفورات في الالتزامات غير المصفاة) والتي قدمتها منظمة الصحة العالمية ولم يمكن التأكد من سلامتها قبل انتهاء المراجعة . وقد قدمت إلى الإدارة مستندات مستقلة عن هذه الملاحظات . وبالإضافة إلى ذلك ، لم يتسن لنا الحصول على تأكيدات معقولة بأن الإيرادات من فوائد تشغيل أرصدة الصندوق بين الوكالات المنفذة وصندوق الأمم المتحدة للسكان كانت تفيد دائماً لحساب صندوق الأمم المتحدة للسكان كما يقتضي النظام المالي والقواعد المالية (انظر المادة ١٣-٦ والقاعدة ١٠٤-٦) . ويقدر ما يمكن توحيده ، فإن برنامج عمل الأمم المتحدة هو وحده الذي يقيد إيرادات من الفوائد لحساب صندوق الأمم المتحدة للسكان . وعلى الرغم من أن المبالغ المعنية ليست كبيرة بالنسبة للبيانات المالية ، فإننا نرى أنها تقتضي إصدار مبادئ توجيهية دقيقة إلى الوكالات المبلغة وفحص حالة الأموال المبلّغ عنها بمزيد من العناية .

نفقات البرامج

٢٤ - تمثل نفقات البرامج (باستثناء تكاليف الدعم البرنامجي المدفوعة للوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية) ٧٦ في المائة من مجموع نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٨٧ . ويمكن تقسيم نفقات البرامج كالتالي (يرجع إلى الجدول ٣) :

<u>بدولارات الولايات المتحدة</u>		<u>النسبة المئوية</u>
الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة (باستثناء صندوق الأمم المتحدة للسكان)	٦٠,٨	٥٦,٨
الحكومات بوصفها وكالات منفذة	٢١,٣	١٩,٩
صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه وكالة منفذة لبرامجه	١٠,٣	٩,٦
المنظمات غير الحكومية المجموع	١٤,٦	١٣,٧
	١٠٧,٠	١٠٠,٠

٢٥ - والواقع أن البيان الأول يضم الفئات الثلاث الأولى الموضحة في الجدول أعلاه تحت عنوان "الوكالات المنفذة" ، بينما تظهر المنظمات غير الحكومية في سطر منفصل .

هذا العرض لا يتفق مع تعريف الوكالة المنفذة الذي يشمل المنظمات غير الحكومية (انظر المادة ٢-١ من النظام المالي). وفي هذا الصدد ، فإننا نوصي بتعديل شكل البيان المالي الاول ليبين بشكل منفصل ثلاث فئات من الوكالات تقابل ثلاثة أنواع متميزة جدا من العمليات : الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة (بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان) ، والحكومات (بوصفها وكالات منفذة) والمنظمات غير الحكومية . وقد وافقت الإدارة على هذا الرأي .

٢٦ - وللأسباب (مع الاستثناءات) الموضحة أدناه ، فإن النفقات الوحيدة التي تدعمها مستندات كافية في المقر هي تلك التي تكبدها صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه وكالة منفذة لبرامجه ، ولا يتسنى للمجلس التعليق على مدى صحة عرض الفئات الأخرى من النفقات المذكورة أعلاه . وسيتم تباعا تناول كل من هذه الفئات .

النفقات البرنامجية التي قامت بها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة

٢٧ - أبلغت عن هذه النفقات الوكالات المنفذة التي تقدم تقارير عن "حالة الأموال" اعتبارا من ٢١ كانون الاول/ديسمبر . وقد استخلصت بشكل صحيح من التقارير الأساسية الأرقام الموضحة في البيان الاول ، مع الاستثناءات القليلة المبينة أدناه .

٢٨ - على أن المجلس لا يستطيع التعليق على صحة عرض تلك التقارير في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان نظرا إلى :

(أ) انعدام المستندات المؤيدة للنفقات المتكبدة ، والمتاحة في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان ؛

(ب) عدم استخدام الوكالات لمعايير محددة لبيان ما يعتبر التزامات غير ممفأة في نهاية السنة ؛

(ج) عدم إتاحة التقارير المراجعة عن "حالة الأموال" عندما يطلب إلى المجلس إصدار رأيه .

وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ب) فإن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإقفال الحسابات في نهاية عام ١٩٨٧ التي أرسلها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الوكالات المنفذة (الوثيقة ADM/13/07 ، المؤرخة في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧) لا تقدم إرشادا

ملائمتها . ونظرا للتماثل الاساسي في السياسات والاجراءات المالية لكل من صندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ من جانب الوكالات المنفذة ، ونظرا للدور الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الإنمائي في إعداد حسابات صندوق الامم المتحدة للسكان ، سيقتراح المجلس أن تكون المبادئ التوجيهية لصندوق الامم المتحدة للسكان على غرار المبادئ التوجيهية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى حد كبير (يرجع إلى مذكرة برنامج الامم المتحدة الإنمائي FIN/214/7A المؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) ، مع استثناء واحد يتعلق بمعايير لتحديد ما يعتبر التزامات غير مصفاة . وتدرس الفقرة ٦٣ من هذا التقرير ، وكذلك تقرير المجلس عن البيانات المالية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٧^(١) تلك المسألة بإسهاب ، مع التعرض بالتفصيل للأسباب التي من أجلها ينبغي تطبيق "مبدأ الانجاز" المقبول عامة تطبيقا متسقا على جميع فئات النفقات لتمييز الالتزامات غير المصفاة . وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه ، فإن المادة ١٧-١ من النظام المالي والقواعد المالية لكل من صندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تنص على تقديم حسابات مراجعة سنوية ، ولكن هذه الحسابات تصل في الظروف الراهنة متأخرة عن موعدها عدة شهور فلا يتسنى إدراجها في البيانات المالية لصندوق الامم المتحدة للسكان . ومن الجدير بالذكر ، كمثال على ذلك ، أن الوثيقة DP/1988/41 التي يفترض أنها تعرض "الحسابات المراجعة للوكالات المنفذة" على مجلس الإدارة لا تشمل في الواقع على أي حسابات مراجعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، نظرا لأن تلك الحسابات لم تصل بعد إلى صندوق الامم المتحدة للسكان . وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة ١٧-١ (د) من النظام المالي تنص على أنه بالنسبة للوكالات التي تعمل على أساس فترة مالية مدتها سنتان ، "يجوز تقديم حسابات السنة الأولى من فترة السنتين غير مراجعة بشرط تقديم الحسابات المراجعة فيما بعد بحيث تغطي الفترة المالية" . وثمة عدد كبير من الوكالات المنفذة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة تقدم تقاريرها كل سنتين . على أن المجلس يود أن يشير في هذا الصدد إلى أنه مطالب بالنسبة لصندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بأن يصدر رأيه في البيانات المالية السنوية ، وأنه عند تقديم الحسابات المراجعة لفترة السنتين لا تشمل المراجعة توزيع الأرقام المراجعة عن فترة السنتين فيما بين السنة الأولى والسنة الثانية ، ولهذا السبب لا تشمل الأرقام المبينة في البيانات المالية السنوية . ونتيجة لما سبق لا يكون المجلس في موقف يتيح له الإعراب عن رأيه

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٥ ألف (A/43/5/Add.1) ، الفرع شانيا .

بشأن النفقات التي أبلغت عنها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة . ولما كانت هذه النفقات تمثل ٥٦,٨ في المائة من نفقات البرامج (و ٤٣,٢ في المائة من إجمالي النفقات الواردة في البيان الأول) ، فإن المجلس يتحفظ على هذا الأساس بالنسبة لرأيه في مراجعة البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٣٩ - وتماثل حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حد كبير حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التي تم التعليق عليها بإسهاب في تقرير المجلس عن حسابات عام ١٩٨٦ لتلك المنظمة^(٢) . وفي عام ١٩٨٨ اتخذ المجلس بالاتفاق مع فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدارة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المنفذة المعنية خطوات أمفرت عن تحسينات كبيرة في إتاحة الحسابات المراجعة المقدمة من جانب تلك الوكالات ، ومن ثم في مدى الاعتماد على البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . ويعتزم المجلس متابعة هذه المسألة مع إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بغية اتخاذ خطوات مماثلة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ فيما يتعلق بالبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان . ونظرا للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد هذه البيانات ، فإن الخبرة المكتسبة في عام ١٩٨٨ ستساعد بدرجة كبيرة . على أن المجلس يود أن يشير إلى أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن تذكير الوكالات المنفذة بالتزاماتها وفقا للمادة ١٧-١ من النظام المالي ومطالبتها بتقديم "حالة الأموال" المراجعة قبل اقفال حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان . فالمبادئ التوجيهية القائمة لا توجه انتباهها إلى تلك المتطلبات (انظر ADM/13//07 ، الفقرة ٧) . وبالإضافة إلى ذلك ، فوفقا للمادة ١٥ - ٣ من النظام المالي ، فإن من مسؤولية الإدارة أن ترشد إلى الطرق والمعايير المحاسبية لنفقات المشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان . ونوصي بأن تقوم الإدارة بإرسال التعليمات والمبادئ التوجيهية الملائمة في الوقت المناسب . على أنه من الضروري بذل جهد مشترك من جانب الإدارة والمراجعين الخارجيين لتحسين الحالة الراهنة ، ويعتزم المجلس إشارة هذه المسألة مرة أخرى أمام فريق المراجعين الخارجيين في دورته القادمة . وقد وافقت الإدارة على ذلك وتعهدت بإرسال "التعليمات الملائمة والمبادئ التوجيهية المنقحة ، الموضوعة على غرار تعليمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى جميع الوكالات في عام ١٩٨٨" .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٥ ألفا (A/42/5/Add.1) ، الفرع شانيا .

٤٠ - وكما ذكر أعلاه ، فإن النفقات التي تكبدتها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة والواردة في البيان المالي الثاني قد سويت مع التقارير الأساسية . على أننا لاحظنا أن نفقات اليونسكو في عام ١٩٨٧ ظهرت بأقل من حقيقتها في الجدول ٣ ، حيث أنها قد خفضت بمقدار الزيادة في المبلغ المبين بأكثر من حقيقته وفي حسابات عام ١٩٨٦^(٣) وهو ٧٩ ٢١٧ دولارا . وقد أوصينا بأن يذكر هذا التصحيح في حاشية الجدولين ٣ و ٨ . ووافقت الإدارة على ذلك .

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك فقد أوصينا بشدة بأن يضاف مستقبلا عنوان في البيان الأول يسمح بإظهار "تسويات نفقات البرامج في السنوات السابقة" كما يحدث في البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وبهذا تظهر التسويات كتسويات بدلا من جعلها أرقاما "صافية" مقابل الأرقام ذات الملة للسنة المالية الحالية .

نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات

٤٢ - بموجب المادة الخامسة عشرة من الأنظمة والقواعد المالية ، ينبغي أن تقدم الحكومات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في بداية كل عام بيانا عن حالة الأموال وبيانا عن النفقات السنوية يغطيان الفترة المالية المنتهية للتو . وفي ختام مراجعتنا للحسابات ، لم يرد إلى مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان سوى ١٣,٥ في المائة من التقارير المتصلة ب ٢٧١ مشروعا من المشاريع التي تنفذها الحكومات واقتضت نفقات في عام ١٩٨٧ . ولذلك ، لم يكن من الممكن اجراء أي توفيق ذي جدوى بين النفقات التي تنفذها الحكومات وتلك الوثائق . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي الإشارة إلى أن هذه التقارير كلها لم تراجع وفقا للمادة ١٧-٢ من القواعد والأنظمة المالية . ولسوء الحظ ، ينبغي الإشارة أيضا إلى أن هذه الحسابات المراجعة ، عندما تُقدم ، لا تؤخذ في الاعتبار دائما . وفي أحد البلدان التي قمنا بزيارتها ، كشف البيان المراجع للنفقات السنوية على إنشاء المرافق الصحية عن أن مبلغ ٤٢٠ ٠٠٠ دولار ما زال غير مدفوع في نهاية عام ١٩٨٦ من أصل سلفة قدرها ٦٦٠ ٠٠٠ دولار تم التبليغ عن انقائها في ذلك العام . ولم تعدل حسابات عام ١٩٨٦ وفقا لذلك . وبهذه المناسبة تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا سببا آخر يستدعي إدخال عنوان فرعي إضافي في البيان المالي الأول لتُبيّن تحته "تسويات نفقات البرامج للسنوات السابقة" ، كما اقترح أعلاه ، إذ أن هذه التعديلات الناتجة عن إعداد الحسابات المراجعة ينبغي أن تُبيّن تحت ذلك العنوان .

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٥ زاي (A/42/5/Add.7) ، الفرع الثاني ،

الفقرتان ٢٣ و ٢٤ .

٤٣ - ولما كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يرصد بصورة مباشرة النفقات التي تنفذها الحكومات بصفتها وكالات منفذة - وهو يخرج في هذا الصدد على الإجراءات المحاسبية المتبعة في عام ١٩٨٧ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - فإنه من الممكن التوفيق بين المبلغ المبين في البيان الأول ودفتر الاستاذ العام . ولكن ، استنادا إلى الوثائق الداعمة المتوفرة في المقر ، لاحظنا أن تسجيل النفقات يعاني من خطأ أساسي لأن مفهوم النفقات المعمول به لا يتماشى مع الأنظمة والقواعد المالية . فالمادة ٢-٢ من الأنظمة والقواعد المالية تُعرّف النفقات بومفها "مجموع المدفوعات والالتزامات غير المصفاة للعام الجاري" . ولكن نفقات المشاريع التي تنفذها الحكومات تعلق على أساس "السلف" المحوّلة إلى الحكومات ، وهذا يعني أن النفقات تتضمن بالإضافة إلى المدفوعات والالتزامات غير المصفاة "السلف غير المدفوعة" (أي السلف التي لم تدفع أو لم يتم الالتزام بها بعد) . وينبغي عادة أن توضح هذه السلف غير المدفوعة وتسجل كمدفوعات فعلية على أساس "بيانات العمليات" (النموذجين بـ ١ و بـ ٢) التي تقدمها الحكومات كل ربع سنة وتكون مشفوعة بوثائق كافية . ولكن ، لاحظنا أن مبلغا كبيرا من السلف غير المدفوعة ظل بدون تصفية عند إقفال الحسابات . ونظرا إلى ضيق الوقت ، لم نتمكن من وضع أو الحصول على تقييم للسلف التي ظلت غير مدفوعة في نهاية العام ، ولكن كشف تدقيق سريع في بلدين عن وجود سلف غير مدفوعة بلغت ٣٦,٩ و ٢٣,٦ في المائة من مجموع النفقات في نهاية العام . ونتيجة لما تقدم ، لا يمكن التأكد من المبلغ الفعلي للنفقات التي تُبلّغ الحكومات عن تنفيذها والتي ترد في البيان الأول . وتمثل نفقات المشاريع التي تنفذها الحكومات ٢٠ في المائة من نفقات البرامج و ١٥ في المائة من مجموع النفقات .

٤٤ - وأجابت الإدارة بأنها تنوي "استكمال القواعد بحيث تعكس الممارسة الحالية المتبعة في إدارة المالية فيما يتعلق بتسجيل نفقات المشاريع التي تنفذها الحكومات" . وفي هذا الصدد ، يجب أن نكرر توصيتنا بأنه ، على العكس من ذلك ، ينبغي أن تكون الممارسة الحالية المتبعة في إدارة المالية هي التي تعدل بحيث تتماشى مع الأنظمة والقواعد المالية ، وأنه ، لذلك ينبغي ألا تدرج السلف غير المدفوعة في النفقات الجارية .

نفقات البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية

٤٥ - يسجل نحو ٧٠ في المائة من نفقات البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية على أساس "طلبات سلف" مدعومة بمقترحات للميزانية استعرضها صندوق الأمم المتحدة للسكان ووافق عليها . وقد وفقنا بين الأرقام الواردة في البيان الأول وبين هذه الوثائق الأساسية وكذلك بينها وبين دفتر الاستاذ العام فيما يتعلق بنسبة الـ ٣٠ في

المائة المتبقية . ولكن يُستنتج أن الملاحظات التي ذكرت في صدد نفقات الحكومات تنطبق أيضا على المنظمات غير الحكومية لأن الأنظمة والقواعد المالية والسياسات المحاسبية الثابتة الأخرى لا تنص على قواعد معينة تنطبق على تلك الفئة من الوكالات المنفذة . وبما أنه لا يمكن تطبيق إجراء تسجيل السلف على أساس "بيانات العمليات" الربع سنوية ، فيبدو ، من الناحية العملية ، أن السلف المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية تسجل في حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفها "منحا" ينبغي تهيئتها استخدامها في نهاية العام عملا بالمادة الخامسة عشرة من الأنظمة والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك ب "المبادئ التوجيهية المنقحة لسياسة تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية" التي أصدرها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA/CM/86/65) المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦) . ويجب أن يصدق مراجعو حسابات مستقلون على البيانات المالية لنهاية العام التي يُبلّغ فيها عما أنفقته المنظمات غير الحكومية من أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان .

٤٦ - وفي الواقع ، لدى ختام مراجعة الحسابات ، كان قد ورد ٣٣ بيانا فقط تتعلق بحسابات ١٩٨٧ مقابل ٢٠٧ مشاريع جارية تنفذها المنظمات غير الحكومية ، وكانت حسابات ثلاثة منها فقط قد روجعت . وقد يُفهم من هذا أن الطبيعة المعينة للمنظمات غير الحكومية تتطلب تطبيق سياسات محاسبية معينة ، ولكننا نعتقد أنه ينبغي ، على الأقل ، تطبيق السياسات القائمة حاليا (التقارير السنوية) تطبيقا دقيقا ، وأن حالات الخروج على متطلبات المحاسبة العادية ينبغي أن تذكر في موجز للسياسات المحاسبية ، وهو ما لا يجري حاليا . ولهذا السبب ، فلا يمكن للمجلس أن يعلق على البيان الحسن لنفقات المنظمات غير الحكومية التي تمثل ١٣,٧ في المائة من نفقات البرامج و ١٠,٤ من مجموع النفقات .

٤٧ - وأجابت الإدارة بأن "قواعد مالية مناسبة سوف تصاغ بحيث تعكس الممارسة الحالية المتبعة في إدارة المالية فيما يتعلق بتسجيل نفقات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك ، سنبذل كل ما في وسعنا لضمان قيام جميع المنظمات غير الحكومية بتقديم البيانات المراجعة ، والتزامها الدقة في تنفيذ القواعد المالية الواجبة التطبيق . وعلاوة على ذلك ، سيجري الكشف عن أي خروج على أنظمة المحاسبة العادية له أهمية بالنسبة للبيانات المالية" .

تكاليف دعم البرامج

٤٨ - تحسب تكاليف دعم البرامج كنسبة مئوية من نفقات المشاريع التي تنفذها الوكالات المنفذة ذات الصلة ، إلا في حالة الحكومات التي تعمل كوكالات منفذة لا تتلقى تكاليف دعم . وفيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة المنفذة ، تطبق عليها نسبة موحدة هي ١٣ في المائة ؛ ويمكن النص على نسب أدنى في وثائق المشاريع إذا دعت إلى ذلك الظروف الخاصة للمشروع . وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ، تحدد نسبة تكاليف الدعم على أساس كل حالة على حدة . وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بمفثه وكالة منفذة ، يدرج مجموع تكاليف الدعم التي يتلقاها في سطر "تكاليف دعم البرامج" في البيان الأول . وتتألف هذه التكاليف من المبالغ الواردة في الجدول ٤ تحت "الحكومات" و "صندوق الأمم المتحدة للسكان" . وتشكل موردا من موارد ميزانية فترة السنتين للمنظمة ، ولذلك ترد "صافية" في البيان الأول . وتنشأ هذه الاعتمادات لصالح الميزانية عن استقطاع موحده قدره ٥ في المائة من (أ) نفقات الصناديق الاستثمارية ، (ب) النفقات المقيدة على حساب المشاريع التي تنفذها الحكومات ، (ج) نفقات المشتريات المقيدة على حساب المشاريع الميدانية والتي تظلع بها وحدة المشتريات في المقر . وحتى عام ١٩٨٧ ، كانت نفقات المشتريات الخاصة بالمشاريع التي تنفذها الحكومات ، والتي تتولاها وحدة المشتريات ، تسجل مرتين : بوصفها نفقات تُعنى بها وحدة المشتريات ، وبوصفها نفقات للمشاريع التي تنفذها الحكومات وقد توقفت هذه الممارسة في عام ١٩٨٧ . ويرد التصحيح المتعلق بذلك في الحاشية (أ) للجدول ٤ .

تكاليف المكاتب الميدانية

٤٩ - لتقدير التغيير الذي طرأ على تكاليف المكاتب الميدانية من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٧ يجب الإشارة إلى انه لا يمكن المقارنة بين الأرقام الواردة في البيان الأول لتكاليف عام ١٩٨٦ وتكاليف عام ١٩٨٧ . فابتداء من عام ١٩٨٦ نقلت تكاليف المكاتب الميدانية من بند "نفقات البرامج" وقيد جزء منها تحت بند خاص في البيان الأول وقيد الجزء الآخر على مراحل متعددة متتالية في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي تحت بند "نفقات ميزانية فترة السنتين" في البيان الأول . وفي عام ١٩٨٧ لم تعد تكاليف المكاتب الميدانية تتضمن (كما كان يحدث من قبل في عام ١٩٨٦) تكاليف وظائف ١٦ من نواب الممثلين والمستشارين الاقدم لشؤون السكان اذ نقلت هذه التكاليف إلى ميزانية فترة السنتين . وبناء على ذلك فلا يمكن المقارنة بين أرقام عام ١٩٨٦ وأرقام عام ١٩٨٧ الواردة في البيان الأول . وعلاوة على ذلك فإن مجموع تكاليف المكاتب الميدانية لا يشمل فحسب التكاليف المبينة بهذا الشكل في البيان الأول بل يشمل أيضا تكاليف وظائف لنواب الممثلين والمستشارين الاقدم لشؤون السكان وموظفي

البرامج من الفئة الفنية الدولية الواردة في ميزانية فترة السنتين . وقد ازداد مجموع تكاليف المكاتب الميدانية من ٢٠٢ ٢١٧ ٥ دولارا في عام ١٩٨٥ إلى ٧٤٤٧ ٧١٦ دولارا في عام ١٩٨٦ وإلى ٨ ٦٦٤ ٠١٥ دولارا في عام ١٩٨٧ . ولم تتناقص هذه التكاليف كما يبدو على أساس الأرقام الواردة في البيان الأول . ونوصي بأن يتم تنقيح نص الملاحظة ٢ بحيث يرد فيها ما يلزم من توضيح من أجل فهم هذه الأرقام فهما كاملا . وقد وافقت الإدارة على تعديل صياغة الملاحظة ٢ .

٥٠ - ولما كان سطر "المكاتب الميدانية" الوارد في البيان الأول لا يبيّن إجمالي تكاليف المكاتب الميدانية ، المدرج جزء منها في بند "ميزانية فترة السنتين" ، فإن تصميم البيان لا يجعله واضحا وضوحا كاملا . ولهذا نوصي في المستقبل بأن تقيّد نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي تحت سطر ميزانية فترة السنتين ، لأن نفقات كل المكاتب الميدانية تدرج في الميزانية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أو ان تدرج تكاليف المكاتب الميدانية ونفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي تحت سطرين منفصلين .

الأصول

الأموال النقدية

٥١ - زادت العملات القابلة للتحويل لزيادة كبيرة في الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٧ وذلك نتيجة للمقررات المتعلقة بالسياسة التي اتخذتها خزانة الأمم المتحدة ، وقد نوقشت هذه المقررات بمزيد من التفصيل في الفقرة ٦٥ أدناه . وتتضمن العملات القابلة للتحويل رسيدا في حساب ادخاري بالين الياباني لم يرد ذكره في قائمة الحسابات المصرفية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتاحة للتسوية . ومع ذلك فلم يكن لعدم ذكر هذه الحسابات أي أثر على الوضع الكلي للنقد والاستثمارات لأن المجموع الكلي للنقد وحسابات الادخار في نفس المصرف قيد تقييدا سليما . ومع ذلك فنوصي بمراقبة عملية فتح الحسابات المصرفية بمزيد من الدقة .

المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٢ - رسيد الصندوق المشترك المقيد تحت هذا البند تم الاتفاق عليه بصورة مرضية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٨٧ ، ولم تدخل عليه تسويات تذكر أو غير عادية في نهاية السنة . وعلى أي حال فإن هذا الرصيد لم يتضمن رسيدا دائنا قدره ٨٥٨ ٨٠٥ دولارا يستحق لمكتب خدمات المشاريع . وقد استعرضنا وضع اعتمادات مكتب خدمات المشاريع التي تمت مراجعتها عن سنة ١٩٨٧ التي

تبيّن النفقات التي تحملها مكتب خدمات المشاريع ، وقد قيدت هذه النفقات بطريقة سليمة في حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان . غير أن البيان لا يكشف ما إذا كان الرصيد رصيذا "استهلاليا" أم رصيذ "إقفال" لان الأرصدة النقدية والاستثمارية التي يحتفظ بها مكتب خدمات المشاريع لصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان تسجّل في حساب الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . وليس لذلك أثر على البيان الأول غير أنه يُرى أن الرصيد الدائن البالغ قدره ٨٥٨ ٨٠٥ دولارا المستحق لمكتب خدمات المشاريع المدرج في رصيذ الصندوق المشترك المبين في البيان الثاني ("مبالغ مستحقة الدفع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : ٩٦٢ ٠٧٠ دولارا") يجب أن يقيد ضمن "أموال مستحقة الدفع للوكالات المنفذة" لان مكتب خدمات المشاريع وكالة من وكالات صندوق الأمم المتحدة للسكان . وهذا الخطأ في تصنيف الحسابات في الميزانية العمومية ، رغم انه ليس له تأثير كبير على البيان الثاني ككل فإن نتيجته هي تقليل ملحوظ في "المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ، وتقليل مماثل ملحوظ أيضا في "حسابات الدفع" . ونوصي بشدة في المستقبل بأن ينظر إلى مكتب خدمات المشاريع حسب وضعه أي أن ينظر إليه كوكالة منفذة يجب أن يستكمل تحديد الوضع بالنسبة لاعتماداتها السنوية بحيث تبيّن حالة الأرصدة عند فتحها وإقفالها ، وألا تقيد المبالغ المستحقة الدفع لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو المستحقة القبض من الصندوق على رصيذ حساب الصندوق المشترك . وقد وافقت الإدارة على ذلك .

حسابات الدفع

٥٢ - كان المجلس قد أشار في تقريره عام ١٩٨٦ إلى زيادة نفقات السفر التي لم تتم تسويتها حتى نهاية ذلك العام . وفيما يتعلق بالفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٦ فقد بلغت التزامات السفر غير المصفاة ٤٨٥ ١٠٢ دولارا . وازداد هذا المبلغ ب ٢٧٠ ٧٦٠ دولارا في عام ١٩٨٧ ليصل إلى ما يقدر بحوالي ١ ٧٨٥ ٠٩٥ دولارا . وهذا يؤكد أن هناك تأخيرا كبيرا غير مقبول في تسوية التزامات السفر غير المصفاة وأن هذا التأخير يرجع في المقام الأول إلى سببين : (أ) عدد كبير متراكم من قسائم السفر التي لم تسو بين المكاتب مسجلة في حساب مؤقت في سجلات حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و (ب) عدم قيام الافراد بتقديم طلبات الحصول على نفقات السفر في مواعيد محددة . وتستخدم حاليا قوة عمل في وحدة السفر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسوية هذا الحساب المؤقت . وعلى أي حال فمن المتفق عليه عموما انه في حالة عدم وجود تدابير طويلة الاجل ، فإن الصعوبات التي تم التعرف عليها سوف تتكرر عندما تنتهي قوة العمل من عملها . ولذلك نوصي بالنظر فيما يلي :

(أ) إسناد مزيد من المسؤولية لوحدة السفر التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان . ويمكن أن تقوم هذه الوحدة بنشاط أكبر في تسوية طلبات نفقات السفر المعلقة وفي حث الأفراد الذين لم يتقدموا بطلباتهم للحصول على نفقات السفر على أن يفعلوا ذلك . ولا يبدو أن عملية المراقبة هذه سترهق الموارد الحالية للوحدة بشكل كبير .

(ب) إمكانية أن تسدد مباشرة قسائم السفر المتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان في حساب مؤقت في سجلات حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان كما يحدث بالنسبة لقسائم المشاريع . كما ينبغي أن ينظر أيضا في إمكانية أن يتحمل قسم السفر في صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية تسوية هذه القسائم .

٥٤ - وقد ردت الإدارة على ذلك قائلة أن وحدة السفر في صندوق الأمم المتحدة للسكان ستبذل أقصى ما في وسعها لرصد التزامات السفر المعلقة وكذلك حث الأفراد الذين لم يقدموا طلبات للحصول على استحقاقاتهم فيما يتعلق بنفقات السفر على أن يفعلوا ذلك . وبالإضافة إلى ذلك فسوف تبحث أيضا مرة أخرى مع وحدة السفر في صندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية قيد قسائم السفر في حساب مؤقت .

حسابات الصناديق الاستثمارية

٥٥ - تنص المادة ٥-٢ من النظام المالي على أن "لا تقبل الصناديق الاستثمارية إلا على أساس التمويل الكامل" . ومع ذلك فالجدول ٧ في البيانات المالية يبين رصيـدا مدينا قدره ٨٩٦ ٥٩٨ دولارا في نهاية عام ١٩٨٧ (٢٨٦ ١١٠ ١ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) ناتج عن نفقات لصندوق الأمم المتحدة للسكان على مشاريع ممولة من ذلك الصندوق الاستثماري إلى حين تلقي التبرعات التي أعلنتها الحكومة المعنية في هذا الصدد . وقد ورد مبلغ قدره ٦٥٥ ٠٩٠ دولارا من هذه الحكومة في بداية عام ١٩٨٨ لسداد جزء من السلف التي قدمت إلى صندوقها الاستثماري ، مما يترك مبلغا معلقا قدره ٥٠٨ ٢٤١ دولارا مختلفا عليه . ونود أن نؤكد في هذا الصدد انه كان لا يجب في المقام الأول صرف هذه النفقات قبل أن تتاح الأموال بكاملها . وقد أوضحت الإدارة أن هذا حدث نتيجة لارتباك في مصادر الأموال المختلفة التي تساهم في ميزانية مشروع ما وبسبب تأخر إجراءات التسوية . وقد وافقت اللجنة على ملاحظتنا وتعهدت باتخاذ إجراءات التصحيح اللازمة .

٥٦ - وتظهر في عمود مستقل من الجدول ٧ تكاليف الدعم فقط المستحقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وصندوق الأمم المتحدة للسكان . أما بالنسبة إلى المشاريع التي تنفذها وكالات منفذة أخرى ، فإن تكاليف الدعم المحملة عموماً بنسبة ١٣ في المائة فتدرج في عمود "نفقات البرامج" . وقد أوصينا بتحسين عرض الجدول ٧ وذلك بالكشف عن تكاليف الدعم ذات الصلة منفصلة عن نفقات البرامج . ووافقت الإدارة على تغيير شكل الجدول وفقاً لذلك (وان كانت لا تزال تكشف ، بصورة اجمالية ، عن المبالغ المدفوعة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان) في البيانات المالية لعام ١٩٨٨ .

اجراءات المحاسبة المالية والعلاقات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٧ - متابعة للملاحظات الواردة في تقرير المجلس لعام ١٩٨٦ ، أجرى المجلس استعراضاً مفصلاً عن مدى ملاءمة توزيع المسؤوليات بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال المحاسبة والابلاغ الماليين . وبمقتضى القواعد المالية التي أصبحت نافذة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، فإن المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان "مسؤول أمام مجلس الإدارة عن جميع مراحل وجوانب الأنشطة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان" . ولدى الاضطلاع بهذا الواجب ، يجوز للمدير التنفيذي تفويض المسؤوليات الملائمة إلى أشخاص منهم مدير الشعبة المالية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وأن يقوم "بموجب ترتيبات متفق عليها بين المدير التنفيذي ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومدير الشعبة المالية ببرنامج الأمم المتحدة بإعداد وتقديم البيانات المالية عن جميع حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان" . ورغم أنه لا يوجد كتابه مثل هذا التفويض للسلطة ولا مثل هذه "الترتيبات المتفق عليها" ، فإن الشعبة المالية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي تحتفظ بسجلات لحسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان وكجزء من نظامها العام لدفتر الاستاذ . ويتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسؤولية اعداد البيانات المالية من السجلات الداعمة لها . ويقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتجهيز جميع المعاملات المحاسبية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في دفتر الاستاذ . ويتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي عدداً من هذه المعاملات نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان : وتسجل هذه المعاملات عن طريق حساب الصندوق المشترك الذي هو في الواقع حساب جار بين المنظمتين وتتم تسويته بمدفوعات دورية من صندوق الأمم المتحدة للسكان . ويشهد صندوق الأمم المتحدة للسكان أساساً بصحة جميع المعاملات المالية

المدخلة في سجلات المحاسبة (باستثناء تكاليف كشوف المرتبات ونفقات المشاريع التي تنفذها وكالات منظومة الأمم المتحدة) ويوافق عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويعيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحميل نفقات الإدارة المركزية التي يكون قد تكبدها نيابة عن الوحدات التنفيذية التي يعد صندوق الأمم المتحدة للسكان وحدة منها . ويقوم قسم شؤون الميزانية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحساب المخصصات ، وهي تشمل جزءا من تكاليف وحدات شؤون الموظفين ونظم المعلومات الإدارية والمالية والإدارية .

٥٨ - وفي إطار ما يتم حاليا من تفويض فعلي للمسؤولية عن سجلات المحاسبة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، يرى المجلس أن نظم ووسائل الرقابة الداخلية القائمة كافية لضمان التسجيل الملائم للمعاملات (بسبب عدم وجود اجراءات للتحقق فيما يتعلق بنفقات المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة) . غير اننا نرى أن بيئة الرقابة الحالية وتحديد المسؤوليات عن سجلات المحاسبة والشهادة بصحة البيانات المالية يشيران التناقضات التالية :

(أ) يوافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على البيانات المالية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويشهد بصحتها ، وهي بيانات لا رقابة للمدير التنفيذي عليها ؛

(ب) تتولى الشعبة المالية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المصادقة على ناتج دفتر الأستاذ ورصده ، غير أنه لا يوجد لدى فرع المالية بصندوق الأمم المتحدة للسكان أي اجراء رسمي لاستعراض ورصد ناتج المحاسبة المالية . ونرى أن هذه التناقضات لا تقتضي نقل المسؤولية عن الاحتفاظ بسجلات محاسبة ملائمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بل تقتضي اضعاف صبغة رسمية على الفصل بين واجبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وواجبات صندوق الأمم المتحدة للسكان ، كما تقتضي قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان برصد بيانات المحاسبة المالية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسدا منتظما حتى يتسنى للمدير التنفيذي فعلا الموافقة على البيانات المالية المقدمة إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة .

٥٩ - ينبغي أن تغطي كتابة صبغة رسمية على الاجراءات المتبعة حاليا في كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على "أساس تفاهم شفوي"

كما تنص عليه المواد ١٠٣-١ (ب) و ١١٦-١ و ١١٦-٢ من الانظمة والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان . وينبغي أن يشمل هذا الاتفاق ما يلي :

(أ) تفويض مسؤولية اعداد البيانات المالية والاحتفاظ بسجلات المحاسبة إلى المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

(ب) دور كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالرقابة على الميزانية والمحاسبة في دفتر الأستاذ . وقد تقدمنا بعدد من التوصيات المحددة في هذا الصدد إلى ادارة الصندوق بهدف وضع اجراءات منتظمة بهدف الرصد الفعّال للبيانات المحاسبية التي يقدمها البرنامج خلال السنة وقبل الموافقة على البيانات المالية لنهاية السنة والتثبت منها عند الضرورة ؛

(ج) الخدمات التي يتعين على البرنامج الاضطلاع بها نيابة عن الصندوق وأساس اعادة تحميل هذه الخدمات ("الاعانة") . وكانت المفاوضات التي تشمل مختلف جوانب هذه المشكلة جارية بين الصندوق والبرنامج ، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . غير أنه نظرا إلى أن هذا الاتفاق قدم الينا بعد نهاية مراجعة الحسابات ، لم نستطع استعراضه ، وليس بوسعنا التعليق عليه في هذه المرحلة .

اجراءات المحاسبة والتعليمات

٦٠ - نظرا إلى أن الصيغة الحالية لكتيب السياحات والاجراءات أصبحت عتيقة (وقد شرع في الواقع في اعداد صيغة منقحة تماما ومستكملة لهذا الكتيب) ، فإن ثمة فيما يبدو حاجة إلى وجود تعليمات محاسبية منقحة وخاصة في المجالات المذكورة في الملاحظتين التاليتين .

قواعد الفصل

٦١ - لا توجد أية تعليمات محاسبية تتعلق بتحميل النفقات على الفترة المالية الملائمة ، وذلك فيما يتعلق بنفقات المشاريع ونفقات ميزانية فترة السنتين على حد سواء . وفي أثناء مراجعة الحسابات ، عثرنا على عدد من الحالات التي حملت فيها نفقات عام ١٩٨٧ على عام ١٩٨٦ (مثل شراء سيارة للمكتب الميداني في عام ١٩٨٧ حمل منها جزئيا على عام ١٩٨٦ وصفي جزئيا مقابل عائد بيع سيارة أخرى في عام ١٩٨٧) . وأحيطت الادارة علما بكل من هذه الامثلة على حدة .

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، لاحظنا أن الممارسة الحالية لا تستند إلى تطبيق متسق لمبدأ الانجاز بما يتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو مع المادة ٤-٣ من النظام المالي للأمم المتحدة . والواقع أن قواعد صندوق الأمم المتحدة للسكان تبدو أقل تشدداً من قواعد الأمم المتحدة ، نظراً إلى أن القاعدة ١١٤ - ١ من قواعد صندوق الأمم المتحدة للسكان لا تقتضي إلا "استناد اجراء الوفاء بالالتزام إلى عقد كتابي أو أمر شراء أو اتفاق أو أي شكل آخر من أشكال التعهد أو الاقرار بالمسؤولية من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان" أما فيما يتعلق بانفاق الوكالات المنفذة ، فإن المبادئ التوجيهية الصادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الوكالات المنفذة هي أيضاً أقل تشدداً من المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تقتضي تطبيق مبدأ الانجاز على جميع فئات نفقات المشاريع ، باستثناء بند التجهيزات (انظر رسالة صندوق الأمم المتحدة للسكان ADM/13/07 المؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) . وهذه المسألة قيد الاستعراض في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أخذت بحسبها مع الوكالات المنفذة الرئيسية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المجلس أشار المسألة مع فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك لاستعراضها والبت فيها . وهذه فيما تبدو حالة يمكن فيها تطبيق الحلول التي ستعتمد في نهاية الأمر بالنسبة لنفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أعلاه) . وقد وافقت الإدارة على متابعة هذه المسألة بالتشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية اعتماد مبادئ واجراءات متطابقة (تعليمات إلى الوكالات) لكل منظمة من المنظمات .

هيكل ميزانية المشاريع وهيكل مدونة قواعد المحاسبة

٦٣ - توضح رسالة التعليمات UNFPA/19/Rev.13 ، المرفق دال ، المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، هيكل الميزانية وهيكل مدونة قواعد المحاسبة بالنسبة لنفقات المشاريع . وقد لاحظنا أن هذه التعليمات لا تتمشى من نواح عديدة مع الجدول ٦ من دليل مدونة قواعد المحاسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (تم آخر تنقيح له في نيسان/أبريل ١٩٨٨) ، وهو دليل وضع لتوفير الاطار الملائم . ومما يؤسف له أن هذه الاختلافات تجعل من غير الواضح توزيع النفقات حسب عناصرها (الموظفون ، التجهيزات) كما هو معتمد في الدليل . ونتيجة لذلك ، فإن توزيع نفقات المشاريع الذي يقوم عليه الجدول ٣ من البيانات المالية يمكن أن يكون مضللاً . وعلى سبيل المثال ، فإن تكاليف دعم البرامج المقررة على أساس نفقات المشاريع التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والممولة من صناديق استثمارية هي

تكاليف تحمّل على حساب سطر "موظفي الدعم الاداري" في الميزانية في حين أن هاتين الفئتين من فئات الانفاق مختلفتان تماما في طبيعتهما . وينص الدليل على ادراج سطر معيّن لتكاليف دعم الوكالات ، وهو ما لا يظهر في تعليمات صندوق الأمم المتحدة للسكان . أما تكاليف الطباعة التي تحمل عادة على سطر الميزانية الخاص بتكاليف التقارير والطباعة ، فيجوز تحميلها أيضا على سطر الاجتماعات والحلقات الدراسية . كذلك تنص تعليمات صندوق الأمم المتحدة للسكان تحديدا على تحميل تكاليف بعثات التقييم التي يقوم بها مستشارون أو موظفون على سطر "السفر" في الميزانية ، في حين لا يمكن أن تحمّل على سطر "أنشطة التقييم" في الميزانية سوى "تكاليف الامتثارات الفردية والتعاقد من الباطن" . غير أننا لاحظنا في جميع الحالات التي استعرضناها تقريبا أن مجموع تكاليف البعثات تحمّل على حساب "أنشطة التقييم" . وقد وجه انتباهه الادارة إلى أمثلة أخرى . والخلاصة أننا نوصي بأن تتم الموازنة بين هيكل الميزانية وهيكل مدونة قواعد المحاسبة بالنسبة للمشاريع من ناحية والاقسام ذات الصلة من دليل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان من ناحية أخرى وأن تقدم إلى المستخدمين شروح مفصلة . وقد وافقت الادارة وأوضحت أن الطبعة الجديدة من التعليمات ستكون متمشية مع دليل مدونة قواعد المحاسبة ، وأنه سيتم اعداد تعليمات ادارية مفصلة واصدارها لمساعدة المستخدمين على تطبيق نظام المدونة تطبيقا متسقا" .

الوضع المالي

مركز السيولة

٦٤ - كانت نتيجة الزيادة في إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان (+ ١١,٥ في المائة) التي تجاوزت الزيادة في النفقات (+ ٦,٤ في المائة) أن تغيّر مركز سيولة المنظمة بصورة ملحوظة في عام ١٩٨٧ على النحو التالي :

٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧	٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦	٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥	بدولارات الولايات المتحدة الاحتياطي التشغيلي
٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	رصيد الصندوق العام
٢٤ ٠٦٢ ٦٠٩	١٥ ٤٨٩ ٠٥٤	٧ ٥٥٥ ٧٠٩	أرصدة الصندوق الاستثماري
<u>٣ ٧٠٧ ٥٨٣</u>	<u>٢ ٤٣٠ ٩٣٦</u>	<u>٢ ٨٢٢ ٣٠٨</u>	المجموع
٦٤ ٧٧٠ ١٩٢	٤٧ ٩١٩ ٩٨٠	٤٠ ٣٧٧ ٩١٧	

وزاد مستوى الاحتياطي التشغيلي ، بأثر رجعي ، بما مقداره ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار فبلغ بذلك نسبة ٢٥ في المائة من التبرعات المعلنة في عام ١٩٨٧ ، وهي النسبة المستهدفة التي وضعها مجلس الإدارة لعام ١٩٩٥ . وزاد مركز سيولة صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٧ فبلغ ٤٦ في المائة من مجموع النفقات لعام ١٩٨٧ في نهاية العام .

سياسة الاستثمار

٦٥ - وتغير نمط الاستثمار ، موزعا حسب العملات ، تغيرا ملحوظا فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، كما يتبين من الجدول أدناه ، المستخرج من الجدول ٥ والذي يبيّن مجموع الاستثمارات ، بما في ذلك استثمارات الاحتياطي التشغيلي والاستثمارات المتعلقة بالمناديق الاستثمارية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان .

توزيع استثمارات صندوق الأمم المتحدة للسكان

حسب العملات

النسبة	نهاية عام ١٩٨٧	النسبة	نهاية عام ١٩٨٦	
المئوية	بدولارات الولايات المتحدة	المئوية	بدولارات الولايات المتحدة	
٢٥,٧	٣٠ ١٥٤ ٠٠٠	٩٨,٧	٨٢ ٥٥٠ ٤١٠	دولار الولايات المتحدة
٥٠,٤	٤٢ ٥٩٢ ٢١٦	١,٢	١ ٠٩٩ ٩٥٢	ين ياباني
٧,٢	٦ ١٤١ ٦٤٢	-	١٥ ٤٢٤	مارك ألماني
٦,٦	٥ ٥٦٣ ٤٤١	-	-	غيلدر هولندي
٠,١	١٠١ ٥٤٨	-	١٤ ١٣٧	كورونا سويدية
١٠٠	٨٤ ٥٥٢ ٨٤٧	١٠٠	٨٢ ٦٧٩ ٩٢٤	مجموع الاستثمارات

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، كانت أغلب استثمارات صندوق الأمم المتحدة للسكان بعملة غير دولار الولايات المتحدة ومنها الين الياباني والمارك الألماني والغيلدر الهولندي . والواقع أن التغير في نهاية العام كان ملحوظا بصورة أوضح مما يتبيّن

من الجدول أعلاه ، ذلك أن (أ) تقدير الاستثمارات بالين الياباني أقل مما ينبغي نتيجة لاستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة ، وهو لا يناهز سعر السوق ، و (ب) الجزء الأكبر من رصيد النقدية (٦,٩ مليون دولار) موجود بالجنيه الاسترليني (٤,٥ مليون جنيه استرليني) والفرنك السويسري (٢,٢ مليون فرنك سويسري) . وتحول المساهمات ، عادة ، إلى دولارات فوراً وتستثمر في سندات مصدرة بالدولار . بيد أن خزانة الأمم المتحدة التي تتولى إدارة الاستثمارات نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان ، قامت في عام ١٩٨٧ "بإرجاء التحويل إلى دولارات ريثما تحدث تطورات في سوق العملات الأجنبية من أجل تحقيق أقصى عائد ممكن بالدولارات" وذلك بناء على قرارات اتخذتها إدارة الصندوق . وإشر التخفيض المستمر في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، ثبت أن هذه السياسة مربحة جداً : إذ بلغت الأرباح المحققة من صرف العملات عند إعادة تقييم الأصول ٣,٣ مليون دولار وكان يمكن أن تكون ٧,٤ مليون دولار إذا استعمل سعر السوق لسف العملات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ لأغراض ذلك التقييم . بيد أنه تجدر ملاحظة أن هذه السياسة تنطوي على خطر كبير بالنسبة للمصرف ذلك أن الجزء الأكبر من مدفوعات صندوق الأمم المتحدة للسكان مازالت تدفع بالدولار . فإذا كان يتمين الاستمرار في هذه السياسة ، نوصي بشدة بأن تقوم إدارة الصندوق بوضع وتنفيذ الصكوك والجراءات اللازمة لإدارة هذه الأخطار وأن تنظر ، بصورة خاصة ، في حماية المبالغ المعنية باللجوء إلى إحدى التقنيات المتاحة (خيارات ، عقود آجلة) .

إدارة النقدية

٦٦ - ورد مبلغ ٦,٩ مليون دولار المذكور أعلاه ، بأكمله تقريباً ، من دولتين عضوين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، كان المبلغ محفوظاً نقداً ولم يدر فائدة خلال تلك الفترة . ومما استطعنا التأكد منه أن هذا جاء نتيجة التوزيع المعقد للمسؤوليات المتعلقة بالنقدية والاستثمارات بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وخزانة الأمم المتحدة وخزانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويبدو أن هذا التوزيع غير واضح تماماً بالنسبة لجميع الأطراف المعنية . فصندوق الأمم المتحدة للسكان منوط بوضع أرصده النقدية في "صكوك قصيرة الأجل" . وهذا من الأسباب التي أدت إلى زيادة إيرادات الفائدة بنسبة ٤,٣ في المائة فقط في عام ١٩٨٧ بالمقارنة بعام ١٩٨٦ ، بالرغم من زيادة مجموع النقدية والاستثمارات بنسبة ٩,١ في المائة ، مع عدم حدوث انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة في عام ١٩٨٧ . وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن أسعار الفائدة المبينة في الجدول ٥ هي الأسعار المعلنة في نهاية السنة وأنها لا تمثل متوسط الفائدة المتراكمة من الاستثمارات على مدار السنة . ونظراً إلى أن

مجموع النقدية والاستثمارات بلغ ٩١,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، مما يمثل ٦٥ في المائة من مجموع النفقات ، فإنه يبدو أن هذا المبلغ كان يمكن استثماره لفترات أطول (مثلا ، لفترة تزيد عن شهر) ، مع البقاء ، بصورة مأمونة ، في إطار فئة المكوك القصيرة الأجل التي تقتضيها المادة ١٣ - ٥ من الأنظمة المالية . ويمكن ، على سبيل المثال ، النظر في استثمار الاحتياطي التشغيلي من هذا المنظور . ويتطلب ذلك ، على أي حال ، تخطيط التحركات النقدية بعناية خلال الشهور المقبلة ، من أجل تحديد الأرصدة المعقولة المتاحة للاستثمار . فهناك بوضوح مجال كبير للتحسينات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ، في هذا الصدد .

٦٧ - وختاما لاستعراضنا للاستثمارات وإدارة النقدية ، نوصي بأن تكون مركزية بدلا من توزيعها بين ثلاث هيئات هي صندوق الأمم المتحدة للسكان والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو الحال في الوقت الراهن . والواقع أن التمييز بين "الاستثمارات لأجل قصير جدا" التي تتولاها خزانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و "الاستثمارات القصيرة الأجل" التي تتولاها خزانة الأمم المتحدة ليست مناسبة تماما أو عملية . ونرى أن وحدة واحدة تعمل نيابة عن إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتفاق الوثيق معها خير من الترتيبات الحالية . ويمكن وضع ترتيبات جديدة وأوضح في إطار الاتفاق العام الذي يجري التفاوض عليه حاليا بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن علاقتها المحاسبية والمالية . وقد أوضحت إدارة الصندوق أن "صندوق الأمم المتحدة للسكان يجري حاليا مفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جميع الجوانب المتصلة بالعمليات المالية بغية التوصل إلى ترتيب أوضح" .

الرقابة على الميزانية

اجراء التخصيص

٦٨ - ينبغي مراقبة تنفيذ الميزانية من خلال توزيع المخصصات . وتنص المادة ٢-٢ من الأنظمة المالية على أن يقوم المدير التنفيذي بإصدار المخصصات بينما تنص القاعدة (١١) ١- (٢) من القواعد المالية على "أن يقوم رئيس شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة بتخصيص الأموال في بداية كل فترة مدتها سنتين" . بيد أنه في الممارسة ، أصدر نائب رئيس فرع المالية ثلاثة من اشعارات التخصيص الخمسة التي تآذن بنفقات من ميزانية فترة السنتين وأصدر رئيس الشعبة اشعارين . ونوصي بأنه ، في ضوء أولوية الأنظمة المالية" على "القواعد المالية" ينبغي أن يفوض المدير التنفيذي

رئيس الشعبة سلطة رصد الاموال . وأيدت ادارة الصندوق تلك التودية وصدر تفويض رسمي
بالسلطة لرئيس شعبة المالية وشؤون الموظفين والادارة .

٦٩ - ولا تمثل اشعارات التخصيص ، بصورتها الصادرة في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧
أداة ادارية فعالة للرقابة على نفقات الميزانية للأسباب التالية :

(أ) تنص القاعدة ١-١١١ (أ) من القواعد المالية على أن رئيس شعبة
المالية وشؤون الموظفين والادارة "مسؤول عن ضمان أن تظل جميع النفقات المتصلة
بميزانية فترة السنتين ، بصيغتها المعتمدة من مجلس الادارة ، في حدود الاعتماد
المرصود" . بيد أنه لا توجد وثيقة تبيّن ميزانية فترة السنتين "بصيغتها المعتمدة
من مجلس الادارة" ، حتى عندما يأمر المجلس بتغييرات كبيرة في التقديرات المقدمة
اليه للاعتماد ، كما حدث في حالة تقديرات الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . ونتيجة لذلك ، يتعيّن
افتراض أن مجموع اشعارات التخصيص يعبر عن ميزانية فترة السنتين بصيغتها المعتمدة ؛

(ب) تصدر إشعارات التخصيص في مجموعات منفصلة لكل من سنتي فترة
السنتين ، وهذا لا يتماشى مع مراقبة النفقات على أساس فترة مدتها سنتان ؛

(ج) إن مستوى النفقات المأذون به والمبيّن في نظام المراقبة الموضوع
لصندوق الامم المتحدة للسكان لا يتفق دائما مع المبلغ المخصص ، مما يثير الشكوك حول
صلاحية إجراء التخصيص ؛

(د) توزع إشعارات التخصيص حسب برامج الميزانية ، وفي إطار كل برنامج ،
حسب الشُعب ، لكنها لا تتفق مع نمط "أوجه الانفاق الرئيسية" على نحو ما تقتضيه
القاعدة ١-١١١ (أ) من القواعد المالية ؛

(هـ) لا تشمل اشعارات التخصيص جداول ملاك الموظفين على نحو ما تقتضيه
القاعدة ١-١١١ (ب) من القواعد المالية . وجدير بالملاحظة أن جداول ملاك الموظفين هي
آلية المراقبة الفعلية لنفقات كشوف المرتبات .

٧٠ - وناقشت ادارة الصندوق العبارة الواردة في الفقرة ٦٩ (أ) اعلاه ، وأشارت إلى
أن "الوثيقة DP/1986/74 المؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، تبيّن توزيع الاعتمادات

التي وافق عليها المجلس وتشمل اقتراحات لتنقيح ميزانية فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . والوثيقة DP/1987/41 المؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ تبين توزيع الاعتمادات الموافق عليها للميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧" . ونحن لا نعارض هذا البيان الذي يؤكد ، في الواقع ، أن الاعتمادات الموافق عليها من جانب المجلس تبين فقط عندما تطلب اعتمادات منقحة من المجلس . وهذا يحدث في وقت ما من شهر نيسان/ابريل في السنة التالية للسنة التي اعتمدت فيها الميزانية ، أي بعد وجوب اصدار اشعارات التخصيم الاذنة بالنفقات مقابل الاعتمادات بحوالي أربعة أشهر . ولذلك ، نعيد تأكيد ملاحظتنا أنه "يتمين افتراض أن مجموع اشعارات التخصيم يعبر عن ميزانية فترة السنتين بصيغتها المعتمدة" . وبالإضافة إلى ذلك ، علقت الادارة على الملاحظة الواردة في الفقرة ٦٩ (د) اعلاه . بما مؤداه أن اشعارات التخصيم صدرت حسب البرامج والشعب وفقا للاعتمادات التي وافق عليها المجلس . وجديد بالذكر أن قرار مجلس الادارة يجب بوضوح أي قاعدة مالية تكون قد وضعتها ادارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الماضي وأن التصرف السليم لا يتمثل في تنفيذ قواعد مالية بالية بل في تحديث القواعد بحيث تعبر تماما عن الولاية التشريعية لهيئة ادارة المنظمة" . ونحن لا نستطيع أن نشارك الادارة رأيها في هذا الصدد .

٧١ - ونتيجة للاستعراض الذي اجريناه ، نومي بما يلي :

(أ) ينبغي اصدار المخصصات قبل بداية فترة السنتين أو عند بدئها ، وينبغي الإذن بتكبد أقصى مستوى من النفقات خلال فترة زمنية معينة ، موزعة حسب البرامج ، وفي إطار كل برنامج ، حسب أوجه الانفاق الرئيسية ؛

(ب) ينبغي أن يعبر اشعار التخصيم الاول الذي سيصدر بعد كل دورة ميزانية لمجلس الادارة الاعتمادات حسبما وافق عليها المجلس ؛

(ج) ينبغي تحقيق الاتساق بين نمط "أوجه الانفاق الرئيسية" المبينة في اشعارات التخصيم وبين النمط الوارد في وشائق الميزانية المقدمة إلى مجلس الادارة ؛

(د) ينبغي تحقيق دقة الاتساق بين المبالغ المخصصة والمبينة في نظام المراقبة الساري في صندوق الأمم المتحدة للسكان (المبلغ عنه في "مركز المخصصات والنفقات لفترة السنتين") وبين اشعارات التخصيم الصادرة عن رئيس شعبة المالية رؤوون الموظفين والادارة ، وهو المسؤول الوحيد المخول سلطة تغيير المخصصات .

ولاعراض الادارة ، يمكن أن يكون توزيع المخصصات في نظام المراقبة مفصلا بصورة أكبر مما هو عليه في اشعارات التخصيص ، كما هي الحالة بالفعل في الوقت الراهن (رمز مؤلف من ثلاث أرقام لوجه الانفاق) ، على أن تكون المبالغ المبينة في اشعارات التخصيص مطابقة للمبالغ المنعكسة في نظام المراقبة ، عند المستوى الاجمالي المحتفظ به في اشعارات التخصيص ،

(ه) ينبغي اصدار المخصصات بصورة متملة على مدى فترة السنتين على أن ينفق كل مخصص الأرقام السابقة أو أن يزيد النفقات المأذون بها بحيث يبين المخصص الأخير ١٠٠ في المائة من النفقات المأذون بها لفترة السنتين بأكملها ،

(و) ينبغي أن ترفق جداول ملاك الموظفين باشعارات التخصيص وأن تدير على نمط الشكل المبين في وثيقة الميزانية المقدمة إلى مجلس الادارة للموافقة .

وقد أيدت ادارة الصندوق هذه التوصيات وتمهدت بتنفيذها خلال عام ١٩٨٨ .

٧٢ - ولا تعمم اشعارات التخصيص على جميع موظفي التصديق . والواقع أن أحدث قائمة لموظفي التصديق الواردة في الوثيقة UNDP/ADM/88/77/Rev.2 المؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ لم تستكمل لتعكس التغييرات التنظيمية التي أجراها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أو تعيين موظفي التصديق التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المكاتب الميدانية ، حيث أن نفقات المكاتب الميدانية أدرجت في ميزانية فترة السنتين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وينبغي أيضا تصحيح قائمة موظفي التصديق من أجل ايضاح توزيع المسؤوليات بين موظفي التصديق التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر دفتر أستاذ نموذج ٢ ، الجزء الرابع ، أ و ب) .

الموظفون

٧٢ - تقدم جداول ملاك الموظفين التي تبين توزيع الوظائف حسب الشعب وحسب المجموعات (بالنسبة لموظفي الفئة الفنية على الأقل) إلى مجلس الادارة مشفوعة بوثيقة ميزانية فترة السنتين وتعتمد أو تعدل من جانب المجلس . وينبغي أن تنعكس جداول ملاك الموظفين المعتمدة في اشعارات التخصيص لاعراض ادارة الموظفين ، وعلى فرع شؤون الموظفين الاحتفاظ بجداول ملاك للعاملين تبين حالة الملاك الفعلية (الوظائف المشغولة والشاغرة ، مع مميزات العقود التي يحملها شاغلو الوظائف) . ولا توجد حاليا مخصصات

من جداول ملاك الموظفين ويجري استكمال الجداول "الرسمية" لملاك العاملين التي يحتفظ بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتأخير قدره خمسة أو ستة شهور وهي لا تتفق مع وشائق كشوف المرتبات التي تحتفظ بها وحدة كشوف المرتبات المركزية في الأمانة العامة للأمم المتحدة . وبذلك تصبح مراقبة حالة الموظفين مهمة تستغرق وقتا طويلا . بيد أننا زُودنا بسجلات "غير رسمية" تحتفظ بها شعبة شؤون الموظفين لمراقبة الموظفين الدوليين . ونظرا لان هذه القائمة غير الرسمية تستكمل بصورة مستمرة ، يصعب تقييم الحالة عند نقطة زمنية سابقة ، مثل نهاية فترة السنتين لأغراض مراجعة الحسابات . ولذلك ، نوصي بالاحتفاظ بسجل لملاك العاملين الفعلي والحالة الاجتماعية الفعلية للموظفين من حين لآخر (مثلا ، كل شهر أو كل ثلاثة أشهر) .

٧٤ - وأدخلت تغييرات جوهرية في جداول ملاك الموظفين المعتمد خلال الجزء الأخير من سنة ١٩٨٧ نتيجة لإعادة تنظيم الوحدات التنظيمية لسندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر ، وهي التغييرات التي أصبحت نافذة اعتبارا من ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وأشرنا إلى أن هذه التغييرات أجريت دون موافقة مسبقة من مجلس الإدارة أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وهي الموافقة التي كانت تستلزمها المادة ١١-٥ من الأنظمة المالية . بيد أننا أشرنا إلى أن هذه الموافقة طُلبت كجزء من الأذن المطلوبة من مجلس الإدارة فيما يتعلق بتقديرات الميزانية المنقحة عن فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ المقدمة اليه في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

٧٥ - ويبين استعراضنا الشامل للوظائف الدولية من الفئة الفنية أن العديد من الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الميزانية العادية من الفئتين ف-٤ و ف-٥ المحملة على ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي (ميزانية السنتين) قد عينوا بموجب المجموعة ٢٠٠ في النظام الإداري للموظفين (وتصنف بصفة شخصية كرتبة محلية ٥ أو رتبة محلية ٤) . غير أن القواعد ٢٠٠-١ حتى ٢١٢-٧ من النظام الإداري للموظفين تُطبق على موظفي المشاريع الذين يُعرّفون بأنهم "أفراد معينون لخدمة المشاريع في مختلف برامج المساعدة التقنية" . وللسبب ذاته ، أوضح المدير التنفيذي في سنة ١٩٨٦ ، في الوثيقة (DP/1986/42 ، الفقرة ٤٠) أنه لا يمكن تبرير استخدام الموظفين بموجب المجموعة ٢٠٠ في النظام الإداري للموظفين إلا في إطار "مشروع يتصل بمهام المقر" ، وهو ما لا ينطبق على الموظفين المذكورين أعلاه . وفي هذا الخصوص ، يجيب الإشارة إلى أن هذه الحالة لا تتفق مع النظام الإداري للموظفين وينبغي تصويبها .

٧٦ - وفيما يتعلق بشؤون الموظفين ، قدمت الادارة التعليقات التالية : "يوفر فرع شؤون الموظفين ، بعد أن أعيد هيكّل الموظفين إلى المستوى المطلوب ، قاعدة بيانات على أساس متواصل ، بشأن حالة الملاك مع بيان الخصائص بالقدر الكافي . وتستكمل البيانات "غير الرسمية" على نحو منتظم ، وهي تعوض التأخير في تسليم البيانات الرسمية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتبذل الجهود للتوصل إلى تسوية قانونية للمشكلة القصيرة الاجل المتعلقة بالتعيين المؤقت للموظفين بموجب المجموعة ٢٠٠ ، في نطاق الوظائف الشاغرة العادية . ونوافق على انه حيث يصبح من الضروري (مثلا ، لكفالة وجود موظفين بعد موافقة مجلس التعيينات والشرقيات وان كان ذلك في انتظار الانتهاء الفعلي من اجراءات التعيين) التعيين بموجب المجموعة ٢٠٠ ، فإنه ينبغي اخضاع هذه التعيينات لما تنص عليه المجموعة ١٠٠ خلال فترة زمنية معقولة .

خدمات الخبرة الاستشارية

٧٧ - أكد مجلس مراجعي الحسابات ، في تقريره عن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان في سنة ١٩٨٦ ، على ضرورة تعزيز فرع شؤون الموظفين في صندوق الأمم المتحدة للسكان . ويقودنا استعراضنا لادارة شؤون الخبراء الاستشاريين ، التي تدخل في نطاق فرع شؤون الموظفين إلى المزيد من الإصرار على تلك التوصية .

٧٨ - وبغية تقييم وتنظيم الحاجة إلى خدمات الخبرة الاستشارية بطريقة أفضل وتمكين فرع شؤون الموظفين من اتخاذ اجراءات في الوقت المناسب ، بدأ في سنة ١٩٨٧ اتخاذ اجراء تخطيطي لترتيب مسألة الخبراء الاستشاريين . غير أن هذا الاجراء نُفذ على نحو غير كاف ولم يتم أي تخطيط حقيقي في سنة ١٩٨٧ . ويدعو الافتقار إلى التخطيط إلى مزيد من الاسف ، إذ أن ادارة أموال الميزانية المتعلقة بخدمات الخبرة الاستشارية ادارة مركزية وهذا هو أحد المجالات التي كان يتوقع اجراء وفورات كبيرة فيها لدى تنفيذ ميزانية الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . إلا أنه لم تفرض وفورات عن طريق اجراء التخصيص وانفق بالكامل الاعتماد المنقح الذي يبلغ ٢٢٥ ٠٠٠ دولار والمتصل بذلك الغرض من الاتفاق خلال فترة السنتين .

٧٩ - ومن النتائج الأخرى للافتقار للتخطيط ، انه لم يعد من غير المعتاد توقيع اتفاقات الخدمة الخاصة بعد انقضاء الفترة التي تتصل بها أو بعد بدء فترة العمل المتفق عليها . ومن بين ٤٠ ملفا تم استعراضها ، تضمن ١٠ منها عقودا بأثر رجعي . وبالإضافة إلى ذلك ، كُشف عن حالات عديدة لخبراء استشاريين استخدموا لفترة تتجاوز

الحد الساري وهو ١٢ شهرا (عن طريق تمديد فترة العقد أو توقيع عقد جديد بمجرد انقضاء مدة العقد السابق) وأبلغت هذه الحالات إلى الإدارة . وختاماً ، فيما يتعلق بالتقرير المسبق بمحة نفقات الخبرة الاستشارية ، كشف استعراضنا عدداً من الحالات لم يمكن فيها تأدية وظيفة المراقبة المالية لهذه الأموال بقدر كاف ، سواء لأن المرتب المقترح لم يُبيّن في الطلب ، أو لأن موظفي شؤون الموظفين قد رفعوا المرتب المقترح بعد الترخيم بالنفقات من قبل الموظف المختص بالتصديق . ويؤدي هذا الاجراء ، بوضوح ، إلى تفريغ مهمة تقرير صحة النفقات من أي محتوى .

٨٠ - ويتوقف دفع الاتعاب المتفق عليها مع الخبراء الاستشاريين على شهادة الوحدة الطالبة بأن "العمل قد أُدي على نحو مرضٍ" . وقد لاحظنا عدة حالات قدر فيها أداء الخبراء الاستشاريين بأنه ضعيف جداً ، ولكنهم حملوا ، مع ذلك ، على كامل الاتعاب المتفق عليها . وأوضحت الإدارة انه لا تأثير لتقييم الخبراء الاستشاريين على الالتزام التعاقدى بالدفع مقابل ما أدي من خدمات طالما أصدرت الوحدة المسؤولة عن استخدام الخبراء الاستشاريين نموذج شهادة الدفع إلى الخبير الاستشاري . وعلى الرغم من ذلك ، نكرر من جديد توصيتنا بالألا يتلقى الخبراء الاستشاريون الذين يكون أداؤهم ضعيفاً جداً كامل التعويض المتفق عليه ، حسبما نمت عليه المادة ٣ من اتفاق الخدمة الخاصة .

٨١ - وفيما يتعلق بخدمات الخبرة الاستشارية ، قدمت الإدارة التعليقات الآتية :
"استمدر مبادئ توجيهية منقحة وموحدة بشأن توظيف الخبراء الاستشاريين لتعزيز التخطيط مقدما من قبل الإدارة والوحدات الطالبة . وتنمخ إدارة شؤون الموظفين حالياً ، على أساس انتقائي ، بتأجيل/اعادة جدولة أعمال الخبرة الاستشارية بدلا من اتخاذ اجراءات تميين "بعد حدوثه" . وينبغي لدى اعتماد الطلبات من قبل فرع المالية أن يُوضّح لإدارة شؤون الموظفين أن الأموال على المستويات الموضحة (عادة ما تكون أعلى مستوى) متوفرة في الميزانيات المختصة بالخبرة الاستشارية . وتعلن التكاليف الفعلية (التي لا تتجاوز أبدا أقصى المستويات) بمجرد انجاز المهام وعندما يتعين دفع الاتعاب الموضحة في اتفاق الخدمة الخاصة الموقع . ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هناك التزاماً تعاقدياً بالدفع الكامل للخبراء الاستشاريين ، حتى مع احتمال ظهور ان "المنتج النهائي" رديء . وتساعد صحيفة تقييم الخبير الاستشاري (أ) الوحدة الطالبة في اتخاذ القرار مستقبلاً بشأن اختيار الخبراء الاستشاريين و (ب) وإدارة شؤون الموظفين من ناحية تقديم المشورة فيما يتعلق بالتميين" .

الفعالية من حيث التكلفة

٨٢ - والجدول الوارد أدناه مستخلص من البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهو يتضمن التسويات الضرورية لمراعاة التغييرات في عرض البيانات من عام لآخر^(٤) ، فضلا عن تصحيح الأخطاء المشار إليها بالفعل في التقرير الحالي (انظر الفقرات ٣٣ و ٤٠ و ٤٨ و ٤٩) . وفي هذا الخصوص ، من المفيد الإشارة إلى أن هذا الجدول ليس مشابها على نحو مباشر للوثيقة DP/1988/40 ، المؤرخة في أيار/مايو ١٩٨٨ ، التي لا تتضمن هذه التسويات والتي لا تكون فيها الأرقام متسقة من عام إلى العام الذي يليه .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٥٦ (A/42/5/Add.7) ، الباب الثاني ، الفقرة ٤٥ .

١٩٨٧ (ب) ١٩٨٦ (١) (ب) ١٩٨٥ (١)

جميع الأرقام بدولارات الولايات المتحدة

١١٦	١٧٦	٧٠٥	١٠٩	٥٩٧	٦٧٣	١٢٤	٤٧٦	٤٤٣	(ج)	١ - نفقات البرامج (بما في ذلك تكاليف الدعم البرامجي)
١٠٧	٠٦٦	٨٧٨	١٠١	٢٨٣	٨٤٧	١١٥	٢٣٩	٢٣٠		٢ - نفقات البرامج (مع استبعاد تكاليف الدعم البرامجي)
٩	١٠٩	٨٢٧	٨	٣١٣	٨٢٦	٩	٢٤٧	٢٢٣		٣ - تكاليف الدعم البرامجي
٥	٦٤٧	٣٦٦	٥	٩١٣	٨٢٧	٥	٢١٧	٠٠٣		٤ - تكاليف المكاتب الميدانية
١٨	٧٦٠	٢٣٧	١٦	٢٥٥	٢٣٣	١٢	٦٩٥	٨٣٦		٥ - نفقات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي (صافي)
										٦ - تكاليف الموظفين في المقر المحملة للمشاريع
				٦١١	٥٠٠	٦	٥٠٠	٠٠٠		
										٧ - إجمالي التكاليف التشغيلية (٦+٥+٤+٣) تكاليف المكاتب الميدانية
٢٣	٥١٣	٥٣٠	٣١	٠٩٤	٤٨٦	٣٣	٦٦٠	٠٦١		

بالنسبة المئوية

٢١,٣	٣٠,٨	١٩,٦								١ - نفقات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي/نفقات البرامج (١/٦ + ٥ + ٤)
٢١,٣	٣٠,٧	٢٩,٣								٢ - إجمالي التكاليف التشغيلية/ نفقات المشاريع (٣/٧)

(١) نقحت المبالغ المتعلقة بعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ طبقا للفقرة ٤٥ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات لسنة ١٩٨٦ .

(ب) نقحت المبالغ المتعلقة بعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ طبقا للفقرة ٤٩ من هذا التقرير .

(ج) باستثناء تلك التي يحملها صندوق الأمم المتحدة للسكان للصناديق الاستثمارية .

ويبين السطر باء من الجدول السابق نسبة التكاليف التشغيلية الاكثر ملاءمة لنفقات البرامج (التكاليف الادارية لصندوق الامم المتحدة للسكان وتكاليف الدعم البرامجي المدفوعة إلى الوكالات) . وطلب مجلس الادارة من المدير التنفيذي في سنة ١٩٨٥ ومرة اخرى في سنة ١٩٨٦ إبقاء تكاليف الدعم الاداري والبرنامجي في أدنى حد خلال فترة السنتين . وفي هذا الخصوص ، يجب الاشارة إلى أن نسبة التكاليف التشغيلية إلى نفقات البرامج قد زادت بانتظام خلال فترة السنتين . وسيتزايد بروز هذا الاتجاه إذا وضع ، كما هو موضح أدناه ، تحديد واضح للنفقات الادارية ونفقات البرامج حيث نرى استمرار الإبلاغ عن النفقات ذات الطابع الاداري أو طابع الدعم البرامجي بوصفها نفقات برنامجية . ولذلك ، لا يمكننا الموافقة على الرأي المعرب عنه في الوثيقة DP/1988/34 ومفاده أن "التكاليف التشغيلية ، قد خفضت مرة أخرى في سنة ١٩٨٧ ، كما حدث في سنة ١٩٨٦" .

٨٣ - وأوضحت الادارة أن "زيادة نسبة التكاليف التشغيلية قد تُعزى بدرجة كبيرة إلى أن نفقات البرامج قد انخفضت خلال فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ انخفاضاً كبيراً عن نسبة سنة ١٩٨٥ ، وتوقعنا ألا يحدث اتجاه تصاعدي في النسبة في سنة ١٩٨٨" . وبالإضافة إلى ذلك ، أكدت الادارة ، فيما يتعلق بالفقرة المستخلمة من الوثيقة DP/1988/34 والمذكورة في الفقرة أعلاه ، أن "تكاليف التشغيل الفعلية كانت أدنى من التكاليف المقدرة التي قدمت إلى مجلس الادارة ، وهي ١,٣ مليون دولار في سنة ١٩٨٦ و ٠,٥ مليون دولار في سنة ١٩٨٧" .

رسم الحد الفاصل بين النفقات البرنامجية والنفقات الادارية

٨٤ - تحديد الفارق بين النفقات البرنامجية والادارية أمر حاسم بغية البيان الواضح لعمليات صندوق الامم المتحدة للسكان الواردة في البيان المالي الاول . وقد رُسم الخط بين هاتين الفئتين من النفقات على نحو أكثر وضوحاً في السنوات الاخيرة . غير أن استعراض الحالة الراهنة يكشف عن ضرورة زيادة التوضيح في هذا الشأن . وبالإشارة إلى تقرير المدير التنفيذي بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد نفقات الموظفين المتصلة بالمشاريع ونفقات الموظفين المتصلة بالشؤون الادارية (DP/1986/42) ، قرر مجلس الادارة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ (المقرر ٣٥/٨٦ ، الفقرة ٨) ان يتلقى سنوياً "معلومات مفصلة عن استخدام أموال المشاريع لأغراض أنشطة المقر" ، مما يشمل ، ضمن جملة أمور ، "شرحاً واضحاً لسبب عدم إمكان تمويل هذه الأنشطة من ميزانية السنتين" ، وأن "تتضمن ميزانية السنتين بياناً مؤقتاً للخدمات المتوقع تمويلها من المشاريع في المقر" . وكشفت مراجعتنا للحسابات انه على الرغم من اقتراح هذه البيانات المؤقتة "ضمن نموذج جديد لميزانية خدمات الدعم الاداري

والبرنامجي" غير ان مرفق تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ المقدمة إلى مجلس الادارة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ يوفر معلومات عن المشاريع التي بدأت (أو استمرت) في سنة ١٩٨٨ والتي تنص على تكاليف أنشطة المقر . وحيث ان هذا خارج نطاق مراجعتنا الحسابية ، فلسنا ، حاليا ، في موقف يسمح بالتعليق على شمولية المعلومات التي كشف عنها في ذلك المرفق . وفيما يتعلق بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن استخدام أموال المشاريع لأغراض أنشطة المقر ، فإن هذا التقرير لم يقدم في سنة ١٩٨٧ .

٨٥ - وأيضا كان التقدم الذي قد يكون متوقعا في ذلك الخصوص ، فاننا نعتقد انه من الضروري أن تصدر الادارة ، بإرشاد من قبل مجلس الادارة ، مبادئ توجيهية واضحة تحدد ما يجب اعتباره نفقات برنامجية وما يجب اعتباره نفقات دعم ادارية وبرنامجية يلزم النص عليها في ميزانية خدمات الدعم الادارية والبرنامجية . وفي الوقت الحاضر ، لا يجري الامتثال دائما لهذه المبادئ التوجيهية إن وجدت . وتشير في هذا الخصوص إلى مسألة مجموعة المعايير التي اقترحها المدير التنفيذي في سنة ١٩٨٦ ضمن الوثيقة (DP/1988/42) لتحديد أنشطة المقر التي يُحتمل تمويلها من أموال المشاريع . ومن بين هذه المعايير ان تكون هذه الأنشطة "قابلة للتميز عن خدمات الدعم البرنامجي ذات الطابع المستمر" وأن تُنجز خلال "فترة زمنية محددة" . غير ان هذا المعايير والأنشطة المتكررة مثل نشر المنشورات المنتظمة أو تطوير الخدمات السمعية والبطرية وخدمات وسائط الاعلام قد نفذت كأنشطة مشاريع تحت عناوين مختلفة وأرقام مشاريع INT/82/P05 و INT/87/P04 ، على التوالي في سنة ١٩٨٧) لعدة أعوام . ويرد بيان أنشطة مقر منتظمة أخرى ، محملة ، جزئيا ، على ميزانيات المشاريع ، في مرفق ميزانية فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ المشار اليه أعلاه : تشغيل وحدة المعلومات التنظيمية والدراسات المؤدية إلى تقرير اجراءات لرصد مشاريع السكان المتعددة الاطراف .

٨٦ - وبافتراض أن ميزانيات المشاريع التي تمول نفقات المقر سوف تحدد بوضوح فسي المستقبل ، ينبغي للمبادئ التوجيهية أن تطرق كذلك مسألة تعريف فئات النفقات التي يمكن تحميلها على هذه الميزانيات المشاريعية . وينبغي ، من الناحية النظرية ، أن يكون هذا نتيجة للتقسيم المفصل لميزانية المشروع ، ولكن الوضع ، مع الاسف ، لا يكون دائما على هذا النحو . وسفر الموظفين مثال على ذلك . وتمول ميزانية المشروع INT/87/P04 (الخدمات السمعية - البصرية وخدمات الوسائط الإعلامية) سفر الصحفيين الافراديين (وهذا هو البند الوحيد المتصل بالسفر في ميزانية المشروع) . إلا أنه تم تحميل تكاليف سفر عدد من الموظفين النظاميين في المقر ، بما فيهم رئيس شعبة الإعلام

والعلاقات الخارجية ، على ميزانية ذلك المشروع في عام ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، فإنه مما يكشف عن الاختلالات القائمة حاليا أن رئيس تلك الشعبة عندما قام برفقة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بزيارة إلى بكين لحضور اجتماع المحفل الآسيوي للبرلمانيين وإلى نيودلهي للتشاور مع الحكومة الهندية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ، تم تحميل ٦٠ في المائة من تكاليف سفره على المشروع INT/87/PO4 وتحميل المبلغ المتبقي أي ٤٠ في المائة على ميزانية الشؤون الإدارية ، في حين حملت كامل تكاليف سفر المدير التنفيذي (على نحو يعد سليما في رأينا) على ميزانية الشؤون الإدارية . ولا يوجد لهذه التفرقة في المعالجة المحاسبية منطق يمكن ادراكه . وهناك مثال آخر على ذلك هو المشروع GLO/75/P30 (البعثات الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان لإجراء دراسات تقييم لبرامج السكان التي يمولها الصندوق) الذي يوفر الأموال لجملة أمور من بينها تكاليف السفر لموظفي فرع التقييم . وأوضحت الإدارة أن نفقات السفر هذه لا تحمل على هذا المشروع إلا إذا طلب من موظفي شعبة التقييم تكملة أنشطة تقييم تطلع بها الوكالات المنفذة . ففي هذه الحالات ، يُحمل مجموع تكاليف بعثة التقييم على هذا المشروع . إلا أنه بعد التعرف على أنواع أخرى من تكاليف السفر المحملة على المشروع ، عللت الإدارة ذلك بوقوع أخطاء عرضية .

٨٧ - والخلاصة أننا نصر على ضرورة إيجاد مبادئ توجيهية دقيقة لتحديد النفقات التي تتصل بالبرامج والنفقات التي تتصل بالخدمات الإدارية وخدمات الدعم ووجود تطبيق هذه المبادئ باستمرار سنة بعد سنة لتأمين عرض جيد لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان في البيانات المالية .

٨٨ - وفيما يتعلق بالتمييز بين النفقات الإدارية ونفقات البرامج ، قدمت الإدارة التعليلات التالية :

"إن أحد الأسباب الرئيسية لوجود بعض اللبس بينهما يتمثل في أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يضطر أحيانا إلى تكملة خدمات الدعم الفني للبرامج التي تقوم بها الوكالات المنفذة . ويشير هذا على الأخص إلى الأنشطة المضطلع بها في المجالين التقني والتقييمي . وثمة سبب آخر يتمثل في كون صندوق الأمم المتحدة للسكان مكلف بالاطلاع بأنشطة إشارة الوعي ، وهي أنشطة دلت التجربة على أنه من الأفضل أن يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بنفسه بدلا من الاقتصار على أن تقوم بها منظمات أخرى بأموال الصندوق . ونرى أن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد نفقات الموظفين المتصلة بالمشاريع ونفقاتهم المتصلة بالشؤون الإدارية (DP/1986/42)

والذي أحاط المجلس التنفيذي علما به مع التقدير قد عالج الموضوع بصورة كافية . إلا أنه من الصحيح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يستجب بالكامل حتى الآن لمتطلبات الإبلاغ الواردة في الفقرة ٨ من مقرر المجلس ٣٥/٨٦ . فوفقا لهذا المقرر ، ينبغي أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالإبلاغ مرتين : الأولى عند تقديم تقديرات الميزانية المتصلة بميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي بشكل مؤقت ، والثانية عند نهاية كل سنة وبالتفصيل عن الاستخدام الفعلي لأموال الصندوق بالنسبة للأنشطة القائمة في المقر . وكما يرد في نص المقرر ، فإن مقتضيات الإبلاغ الثاني تشير أساسا إلى خدمات الموظفين . ونظرا إلى أن الإبلاغ عن هذا الموضوع كان في الماضي غير كاف ، فقد قررنا أن نقدم في مرفق لتقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ (DP/1988/39) ، ليس فقط معلومات مؤقتة بشأن أنشطة المشاريع المنوي الاضطلاع بها في المقر بل أيضا معلومات مفصلة بقدر معقول عن جميع المشاريع التي قد تكون ذات أهمية في هذا المجال . وبالتالي ، فإن هذا المرفق يقدم وصفا للمشاريع التي تعتبر في نظرنا ذات صلة بها . ومن رأينا أنه توجد بالفعل مبادئ توجيهية واضحة تنفذ بمشاركة فعالة من جانب مجلس الإدارة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي تطبيق المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية على نحو منطقي . وهكذا فإنه على الرغم من أن المعيار الذي يقضي بوجوب الانتهاء من النشاط ضمن مدة زمنية محددة لكي يعامل كمشروع ، صالح بصورة عامة ، فإنه يبدو غير قابل للتطبيق على أنشطة إشارة الوعي التي من الواضح أنها جزء من ولاية برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وذات طابع دائم . كما أنه من الواضح أن النشاط البرنامجي الذي يمارس من خلال منشورات عادية لا يفقد طابعه البرنامجي لمجرد اعتزام الاضطلاع به لمدة زمنية غير محددة . ولا نرى أي مشكلة فيما يتعلق بفئات النفقات التي قد تقيد على ميزانيات المشاريع بما أنها تُحدد حسب طبيعة المشروع وبما أنه يمكن لأي مشروع أن يتضمن ، من حيث المبدأ ، أي فئة من فئات النفقات . إلا أن مراجعي الحسابات أشاروا محققين إلى أن المعايير المتصلة بتحميل تكلفة السفر بحاجة إلى مزيد من التفصيل ، لا سيما في الحالات التي يكون فيها التحميل على ميزانية المشاريع وميزانية الشؤون الإدارية على السواء له ما يبرره . وكما لاحظ مراجعو الحسابات محققين ، فإن التناقضات في هذا المجال قد أدت حقا إلى ارتكاب أخطاء " .

الإذن بتخصيص الأموال للمشاريع

٨٩ - أعرب المجلس ، في تقريره عن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٨٦ ، عن الرأي القاضي أن المفاهيم المستخدمة للتخطيط المالي أو لأغراض الإذن المالي أي "سلطة الاعتماد" و "سقف البرنامج" يمكن أن تعتبر متطابقة مع مقتضيات الأنظمة والقواعد المالية للصندوق (المادتان السابعة والثامنة) . وأشار المجلس أيضا إلى أن الاجراءات الحالية للإذن بتخصيص الأموال للمشاريع غير واضحة وقد تكون مظللة . وظهر بصورة خاصة أنه :

(أ) ينبغي تعريف مفهوم "سقف البرنامج" والابقاء عليه من فترة مالية إلى أخرى ؛

(ب) ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على سقف البرنامج قبل بداية السنة التي يعود إليها البرنامج ؛

(ج) ينبغي أن يأذن مجلس الإدارة بمستوى معين لمخصصات المشاريع لكل من السنوات المقبلة بموجب خطة العمل . ومن شأن هذا المستوى أن يشكل الإطار لتخطيط الأنشطة البرنامجية والتزامات المشاريع . وينبغي أن يقتصر هذا المبلغ على تكاليف البرامج إذ أن التكاليف الإدارية يُنص عليها بصورة مستقلة في إطار مخصصات ميزانية فترة السنتين ؛

(د) ينبغي تنقيح الأنظمة والقواعد المالية بناء على ذلك (بصورة خاصة المادة ٧-٢ التي أصبحت بالية باعتماد شكل جديد لميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي) .

والهدف من هذه التوصيات زيادة وضوح الأذون المالية المعطاة للمدير التنفيذي وتمكين مجلس الإدارة من أن يقارن بسهولة الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية . واتفقت الإدارة مع المجلس في الرأي القائل بأن الاجراءات الحالية لا تتفق مع الأنظمة والقواعد المالية ولا سيما مع الشرط الذي يقضي بأن يوافق مجلس الإدارة على "مستوى مأذون به لمخصصات المشاريع لكل سنة" . كما أشارت الإدارة إلى أن مخصصات المشاريع لن تتجاوز سقف البرنامج المتفق عليه في نهاية السنة ، ولكنها يمكن أن تتجاوزه "خلال السنة" . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلا أن نشدد على أن القاعدة ١٠٨-١ (ب) من القواعد المالية لا تزال تقضي بأن المخصصات "ينبغي ألا تتجاوز في أي وقت" المستوى

المأذون به . ويورد التقرير الذي قدمه المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة بشأن خطة العمل للفترة ١٩٨٧-١٩٩٢ (الوثيقة DP/1988/34) التغييرات التي أدخلتها الإدارة بشأن :

(أ) تعريف "سقف البرنامج" ؛

(ب) توقيت اعتماد سقف البرنامج ؛

(ج) تعريف "سلطة اعتماد البرامج" الملتزمة من المجلس ؛

(د) طريقة حساب مستوى اعتماد السلطة في كل من السنوات المتعاقبة التي تشملها الخطة .

ووافقت الإدارة أيضا على توصية المجلس بأن تدرج هذه التغييرات في الأنظمة والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتعهدت باقتراح تلك المواد وفقا لذلك .

نفقات المشاريع

مؤشر استخدام الموارد

٩٠ - أشار المجلس في تقريره عن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٨٦ إلى أن الأرقام المشار إليها في الجدول ٨ (المخصصات غير المنفقة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) توفر أساسا لحساب معدل التنفيذ أو "معدل النفقات المشاريعية (النفقات مقسومة على المخصصات)" والإبلاغ عنه . وأشار المجلس أيضا إلى أن هذا النوع من استخدام المعلومات مظل إذ أن المخصصات المبينة في الجدول ٨ هي المخصصات في نهاية السنة علما بأنها خفضت في الجزء الأخير من السنة وأعيد توزيعها على مراحل للسنوات المقبلة . ووافقت الإدارة على هذه الملاحظة واقترحت بأنه قد يكون من الأفضل اعتماد نسبة أكثر فائدة أي نسبة النفقات في نهاية السنة إلى الموارد المتاحة لنفقات المشاريع . وقال المجلس إنه يرحب بالاقترح إلا أنه أشار إلى أنه بغض النظر عن النسبة التي يتم اختيارها في النهاية لأغراض إبلاغ مجلس الإدارة ، فإنه سوف يتم إيلاء اهتمام كبير لوضع تعريف لها واستخدامها بصورة ثابتة على مر الوقت إذ أنه من الأرجح أن تؤدي التغييرات في مقومات النسبة إلى اختلافات هامة في الأرقام المُبلَّغ عنها . وكمثال على ذلك ، ترد أدناه عدة نسب للنفقات إلى الموارد التي كان يمكن حسابها في عام ١٩٨٧ :

النسبة المئوية

(أ)	معدل نفقات المشاريع : النفقات مقسومة على مخصصات المشاريع في نهاية السنة الجدول (أ)	٨٠,٠٢
(ب)	معدل استخدام الموارد : النفقات مقسومة على الموارد القابلة للبرمجة والمتاحة بالفعل على النحو التقديري	
	في نيسان/ابريل ١٩٨٧ (١٣٦,٥ مليون دولار)	٨٤,٦
	في آب/أغسطس ١٩٨٧ (١٣٣,٦ مليون دولار)	٨٠,٧
	في نهاية عام ١٩٨٧	٨١,١
(ج)	النفقات مقسومة على مجموع الموارد القابلة للبرمجة (الموارد الفعلية القابلة للبرمجة زائدا البرمجة الزائدة المأذون بها = سقف البرنامج) على النحو المقدر	
	في نيسان/ابريل ١٩٨٧ (١٣٧,٦ مليون دولار)	٧٧,٨
	في آب/أغسطس ١٩٨٧ (١٤٤ مليون دولار)	٧٤,٣
	في نهاية عام ١٩٨٧ (١٤٤ مليون دولار)	٧٤,٣

رصد ومراقبة نفقات المشاريع

٩١ - كشف استعراض لعينة من المشاريع التي تولى تنفيذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومات والمنظمات غير الحكومية عن حالات تجاوزت فيها النفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ مخصصات نهاية العام بمبلغ ٥ ٠٠٠ دولار أو أكثر ، وذلك على الرغم من أن النفقات الإجمالية ظلت في إطار المخصصات . وكانت الزيادة في النفقات في عدد من الحالات كبيرة إلى حد بعيد (إذ بلغت ١٠٣ ٤٤٥ دولارا ، و ١٠٣ ٣٦٤ دولارا ، و ٧٤ ٤٠٨ دولارا في أكثر الحالات أهمية) . ولا تتوفر بصفة دائمة تفسيرات لهذه الزيادة في النفقات لدى المقر ، حيث يجري رصد تنفيذ المشاريع . وعندما تقدم تفسيرات ، فإنها تشير إلى عمليات ضخمة من إعادة توزيع المخصصات إلى مراحل أخرى أو إلى أخطاء في ترميز النفقات (انظر الفقرة ٦١ أعلاه) أو التأخيرات البالغة في اعتماد المخصصات . وعلى أي حال ، فأيا كان السبب ، فإن هذا يشير إلى ضعف في

مراقبة النفقات حيث إنه وفقا للمادة ١٠ - ٢ من الانظمة المالية ينبغي على السدوام عدم تجاوز المخصصات المتعلقة بأي مشروع . ويبدو أن السلسلة الكاملة للرقابة على النفقات تتطلب تعزيزا (المحاسبون في المكاتب الميدانية ، وموظفو التصديق ، وموظفو المالية في الشعب الجغرافية) .

٩٢ - وقد عُهد إلى منظمة غير حكومية بتنفيذ المشروع INT/87/P25 (تنمية الوعي بشأن الشواغل السكانية) ، الذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٨٧ . ويهدف المشروع إلى القيام بحملة لتنمية الوعي فيما يتعلق "بيوم بلوغ التعداد خمسة بلايين نسمة" . والعنصر الرئيسي لهذا المشروع هو ، إلى حد بعيد ، انتاج ٢٠٠ نسخة من الساعة السكانية ، استنادا إلى البيانات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بتكلفة مجموعها ١٣٠ ٠٠٠ دولار يتولى الصندوق توزيعها في أرجاء العالم على شخصيات يختارها . وقد وقّعت المنظمة غير الحكومية المنفذة عقدا مع مصنع الساعات ينص على أن تقوم المنظمة غير الحكومية بالدفع "بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان" . وبلغ مجموع تكلفة المشروع المعتمد ١٧٧ ٥٠٠ دولار ، وإن كانت رسالة موقّعة من رئيس شعبة البرامج أشارت إلى أن مجموع النفقات سيبلغ ١٨٢ ٠٠٠ دولار ، سيخص منها مبلغ "١٧٧ ٥٠٠ دولار للمنظمة غير الحكومية ، في حين سيحتفظ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالرصيد البالغ ٥ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الإرسال بالبريد" . وقدر مجموع تكاليف الإرسال بالبريد بمبلغ ١٠ ٨١٠ دولارات . ومع ذلك ، فقد التزمت المنظمة غير الحكومية بدفع المبلغ الكلي المستحق إلى مصنع الساعات في ٣١ آذار/مارس ، أي قبل اعتماد المشروع بغترة طويلة . ونتيجة لذلك ، تعين أن تقتض مبلغ ١٣٠ ٠٠٠ دولار من مصرف منذ ١ نيسان/ابريل إلى ٣١ تموز/يوليه (وقد تم تلقي التحويل النقدي من صندوق الأمم المتحدة للسكان في ٢٧ تموز/يوليه) . وفي ٣ آب/أغسطس ، تلقى الصندوق برقية تطالبه بدفع رسوم فائدة على القرض تبلغ ٥ ٩٥٠ دولارا . وأقر رئيس اللجنة الاستشارية لاستعراض المشاريع الدفع في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٧ وأبرق ذلك على الفور . ويجدر ابداء ثلاثة تعليقات في هذا الشأن هي : (أ) لم تكن للمنظمة غير الحكومية سلطة الدخول في اتفاق "باسم صندوق الأمم المتحدة للسكان" قبل اعتماد المشروع ؛ (ب) ولم يشر الصندوق أي اعتراض على دفع مصاريف الفائدة التي تم تكبدها دون إذنه ؛ و (ج) وقد حُمّل المبلغ البالغ ٥ ٩٥٠ دولارا على سطر "المعدات" في الميزانية على الرغم من أنه من الواضح أن هذا المبلغ غير متعلق بمعدات . وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، كان قد تم إرسال ١٢٥ ساعة ، من بين الساعات المشتراة البالغ عددها ٢٠٠ ساعة ، إلى الممثلين القطريين للصندوق لإهدائها ، في حين ظلت ٧٦ ساعة في انتظار الإهداء إلى

المتلقين المعينين ، ومنحت ٥٠ ساعة إلى موظفي الصندوق أو المكاتب الميدانية ، وكانت ٣٤ ساعة متاحة للتوزيع في المستقبل .

٩٣ - وفيما يلي تعليق الإدارة على ذلك :

"قام المدير التنفيذي الراحل لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالموافقة على إنتاج الساعات السكانية التي تقترن يوم بلوغ التعداد خمسة بلايين نسمة" وذلك أثناء آخر زيارة رسمية قام بها لليابان في عام ١٩٨٦ ، عندما التقى مع مسؤولين من المنظمة اليابانية للتعاون الدولي في تنظيم الأسرة ورئيس شركة سايكو "SEIKO I" وقد وافق رئيس شركة سايكو (أيضا على توفير العمالة والمعرفة التقنية اللازمة مجانا لإنتاج الساعات السكانية الثلاثمئة . وبعد اتمام دراسة الجدوى في بداية عام ١٩٨٧ لإنتاج الساعة السكانية التي ستتضمن بيانات بالاسقاطات السكانية للدول الاعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٥٧ دولة (ومن بينها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وإن كانت لا تشمل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، أعدت الوكالة المنفذة وشيقة المشروع بالتشاور الوثيق مع شركة سايكو (ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان . ومع ذلك فقد أدت الوفاة المفاجئة للمدير التنفيذي وما تبعها من تحول تنظيمي إلى تأخير عملية الاعتماد الرسمي للمشروع . وفي الوقت نفسه ، كان من اللازم المضي قدما في إنتاج الساعات السكانية نظرا لأنها كان ينبغي أن تكون معدة للتوزيع قبل ١١ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وهو التاريخ المحدد بوصفه يوم بلوغ التعداد خمسة بلايين نسمة . ولم يعتمد المشروع إلا في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وإن كان ذلك يستند إلى الموافقة التي أعطاها المدير التنفيذي من حيث المبدأ في الجزء الثاني من عام ١٩٨٦ للمنظمة اليابانية للتعاون الدولي في تنظيم الأسرة وشركة سايكو (. ويفسر هذا كذلك سبب عدم اعتراض اللجنة الاستشارية لاستعراض المشاريع ، التي استعرضت الطلب المتعلق بدفع رسوم الفائدة ، على دفع هذه الرسوم . ولقد رأينا أن دفع رسوم الفائدة (٩٥٠ ٥ دولارا) هو جزء من تكلفة إنتاج الساعات السكانية ولذلك فقد حملناه على سطر المعدات في الميزانية" .

الممتلكات غير المستهلكة

٩٤ - ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُجري ، بموجب السياسات الواردة في القاعدة ١١٤ - ١٦ من القواعد المالية وفي الملاحظة ١ (د) المرفقة بالبيانات المالية ، جردا لثلاث فئات فيما يتعلق بالممتلكات غير المستهلكة في المقر ، والممتلكات المحددة للمكاتب الميدانية ، والممتلكات المحددة للمشاريع التي يتولى الصندوق تمويلها (على الأقل حتى تتم تسوية تسليم عهدة هذه الممتلكات) . وقد لاحظ المجلس ، في تقريره لعام ١٩٨٦ ، أن عمليات الجرد هذه لم يمكن استعراضها في ذلك الحين وأوصى بأن تورد قيمة الممتلكات غير المستهلكة في جدول مناسب من جداول البيانات المالية . وقد ركز استعراضنا لعام ١٩٨٧ على عمليات الجرد في المقر والمكاتب الميدانية . ولوحظ تحقق تحسن كبير في إجراء الجرد في المقر ، على الرغم من أنه لم يتم الاحتفاظ بقائمة بالبندود "الجذابة" ، وفقا لما انطوت عليه الملاحظة ١ (د) على البيانات المالية . ولم يظهر في البيانات المالية لعام ١٩٨٧ أي إفصاح عن إجراء عمليات جرد من هذا القبيل . ويكرر المجلس من جديد توصياته المتعلقة بأن تُفصل قيمة الممتلكات غير المستهلكة لدى الصندوق حسب مفرداتها وأن تورد في جدول ملائم في البيانات المالية ، وذلك على الرغم من أن الأنظمة والقواعد المالية الحالية لا تتضمن متطلبا رسميا فيما يتعلق بذلك . وفيما يختص بعمليات الجرد في المكاتب الميدانية ، فإننا نوصي بأن تتولى ذات الوحدة (الفرع الإداري) مسؤولية إجراء عمليات الجرد بالنسبة للمكاتب الميدانية وأيضا في المقر . وهو ما ليس متبعيا حاليا وشمة حاجة إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بإجراء الجرد في المكاتب الميدانية وأيضا إلى تدعيم رصد المخزون ومراقبته . وقد كشف استعراضنا لعمليات الجرد ، التي أجريت في المكتبين الميدانيين اللذين قمنا بزيارتهم ، عن أنها عمليات غير جديرة بالثقة إلى حد ما وبعيدة عن أن تكون شاملة . وحتى نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، لم يقدم سوى أقل من نصف المكاتب الميدانية نسخة من عمليات جرد مخزوناتهما إلى المقر . وقد تعهدت الإدارة بتنفيذ التوصيات الانفة الذكر .

تعليقات على مسائل تناولها تقرير سنة ١٩٨٦

٩٥ - وردت تعليقات على التغييرات التي أدخلت في عام ١٩٨٧ ، لتتماشى مع التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير المجلس لسنة ١٩٨٦ ، تحت العناوين الملائمة في التقرير الحالي . وقد امتثلت الإدارة لهذه التوصيات باستثناء ما ورد في الفقرات ٥٩ و ٧٧ و ٨٤ و ٩٠ و ٩٤ أعلاه .

كلمة شكر

٩٦ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يُعرب عن تقديره لما قدمته المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسؤولون العاملون معها وموظفهم من تعاون ومساعدة .

(توقيع) أندريه شاندرناغور
الرئيس الاقدم لديوان المحاسبة
في فرنسا

(توقيع) ر. ت. نيلسون
المراجع العام للحسابات
في غانا

(توقيع) يوفيميو س. دومينغو
رئيس لجنة مراجعة الحسابات
في الفلبين

شالسا - رأي مراجعي الحسابات

لقد قمنا بفحص البيانات المالية الملحقة التالية ، ذات الأرقام الأول إلى الرابع ، والمحددة حسب الأصول ، والجداول ذات الصلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وقد تضمن فحصنا استعراضا عاما للإجراءات المحاسبية وما رأينا أن الظروف تقتضيه من تدقيق سجلات الحسابات وغيرها من المستندات الداعمة ، باستثناء ما أوضحناه في الفقرات ٢٨ و٤٢ و ٤٦ من تقريرنا .

وفي رأينا ، أنه بخلاف عرض نفقات البرامج ونفقات تكاليف دعم البرامج ، فإن البيانات المالية تعرض على نحو صحيح المركز المالي للصندوق في نهاية الفترة ونتائج عملياته عن الفترة المنتهية آنذاك .

وقد أعدت البيانات المالية وفقا للسياقات المحاسبية المنصوص عليها ، والتي طبقت على أساس يتفق مع أساس الفترة المالية السابقة . وفي رأينا كذلك ، وفقا لما أوضحناه في الفقرتين ٢٨ و ٦٢ من تقريرنا ، أنه ينبغي جعل السياسة المحاسبية الواردة ذات الصلة متمشية مع المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة . وقد كانت العمليات متفقة مع الأنظمة المالية والسند التشريعي .

(توقيع) أندريه شاندرناغور

الرئيس الاقدم لديوان المحاسبة

في فرنسا

(توقيع) ر. ت. نيلسون

المراجع العام للحسابات

في غانا

(توقيع) يوفيميو س. دومينغو

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

في الفلبين

٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨

رابعاً - المصادقة على البيانات

٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨

أشهد بقدر علمي ومعلوماتي واعتقادي ، بأن المعاملات المادية قد سجلت بصورة صحيحة في السجلات الحسابية ، وأنها موضحة بصورة صحيحة في البيانات المالية الملحقة المرقمة من الاول إلى الرابع ، وفي الجداول الداعمة المرقمة من ١ إلى ٩ .

(توقيع) م. دوغلاس ستافورد

مدير شعبة المالية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خامسا - البيانات المالية للسنة المنتهية
في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧

البيان الاول

صندوق الامم المتحدة للسكان

بيان الإيرادات والنفقات عن السنة المنتهية في
٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٧			١٩٨٦
		<u>الإيرادات</u>	
		تبرعات من الحكومات	
١٤٩ ٣٩٩ ٥٥٧	(الجدول ١)	تبرعات معلنة للسنة الجارية إضافات وتسيويات للتبرعات المعلنة لسنوات سابقة	١٣٣ ٤٩٣ ٠٦٣
(٢٣٣ ٣٦١)	(الجدول ١)	(المصافي)	(٢٤٨ ٣٩٩)
		تسيويات أسعار الصرف لدى تحصيل التبرعات	٤٦٥ ٦٤٧
<u>١٤٧ ٩٣٨ ٠١٨</u>			١٣٣ ٧١٠ ٤١٠
٣ ٧٣٧		هبات	١ ٠٧٣
<u>٨ ١١٨ ٦٠٣</u>	(الجدول ٢)	إيرادات متنوعة (المصافي)	<u>٦ ٣١٤ ٣١٠</u>
<u>١٥٦ ٠٥٠ ٣٥٧</u>	(البيان الرابع)	مجموع الإيرادات	<u>١٤٠ ٠٣٥ ٦٩٣</u>
		<u>النفقات</u>	
		نفقات البرامج	
٩٣ ٣٩٥ ٠٨٦	(الجدول ٣)	من قبل الوكالات المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية	٨٩ ٦٠١ ٦٣٣
<u>١٤ ٥٩٣ ٤٧٥</u>	(الجدول ٣)		<u>١١ ٩٨٤ ٤٥٠</u>
١٠٦ ٩٨٧ ٥٦١		رد تكاليف دعم البرامج للوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية	١٠١ ٥٨٦ ٠٧٣
٩ ٠٨٦ ٥٣٨	(الجدول ٣)	تكاليف المكاتب الميدانية	<u>٨ ٧٣٥ ٨٧٧</u>
٥ ٦٤٣ ٣٦٦	(الملاحظة ٢)	نفقات ميزانية الصندوق لفترة السنتين (المصافي)	<u>٥ ٩١٣ ٨٣٧</u>
<u>١٨ ٧٦٠ ٣٣٧</u>	(الجدول ٤)		<u>١٥ ٨٦٦ ٥٧١</u>
<u>٣٤ ٤٠٣ ٧٠٣</u>		مجموع النفقات	<u>٣١ ٧٨٠ ٣٩٨</u>
<u>١٤٠ ٤٧٦ ٨٠٣</u>	(البيان الرابع)	زيادة الإيرادات عن النفقات	<u>١٣٣ ٠٩٣ ٣٤٨</u>
<u>١٥ ٥٧٣ ٥٥٥</u>	(البيان الثالث)		<u>٧ ٩٣٣ ٣٤٥</u>

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية .

البيان الثاني

صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان بالأصول والخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٧			١٩٨٦
		<u>الأصول</u>	
		نقدية	
	٦ ٩١٧ ٧٩٧	عملات قابلة للتحويل	١٦٢ ١٥٢
	<u>٤٧ ٥٥٢ ٨٤٧</u>	استثمارات	<u>٥٢ ٦٧٩ ٩٢٤</u>
<u>٥٤ ٤٧٠ ٦٤٤</u>	(الجدول ٥) (البيان الرابع)		<u>٥٢ ٨٤٢ ٠٧٧</u>
		مبالغ مدفوعة مقدما وحسابات قبض	
		عملات غير قابلة للتحويل	
		بانتظار الحصول على	
		اكتفان بدولارات الولايات	
		المتحدة من برنامج الأمم	
	١٦٩ ٢٤٦ (الملاحظة ٣)	المتحدة الإنمائي	١٩٨ ٢٢٢
		أموال تشغيل مقدمة من	
	٤ ٠٦٨ ٨١٩ (الملاحظة ٥)	الصندوق للوكالات المنفذة	٢ ٧٨٢ ١٢٥
		مبلغ مستحق من برنامج الأمم	
	٢ ٠٧٠ ٩٦٢	المتحدة الإنمائي	٤٢٠ ٠٨١
		حسابات قبض ومصاريف مؤجلة	
	٤٩٨ ٧٢٤	أخرى	١٨٩ ٠٨٦
	<u>١٨١ ٤٥٥</u>	فوائد مستحقة	<u>١٧٢ ٨٨٨</u>
٦ ٩٨٩ ٢١٧			<u>٢ ٧٦٢ ٤١٢</u>
		تبرعات معلنة قيد التحصيل من	
		الحكومات عن السنة الجارية	
		وسنوات سابقة	
١ ٢٤٧ ٤٦٦	(الجدول ١) (الملاحظة ٤)		<u>١ ٥٢١ ٦٥٥</u>
<u>٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	(الجدول ٥)	استثمارات احتياطي التشغيل	<u>٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>
<u>٩٩ ٧٠٧ ٢٢٧</u>			<u>٨٩ ١٣٦ ١٤٤</u>

(يتبع)

البيان الثاني (تابع)

١٩٨٧			١٩٨٦
		<u>الخصوم والاموال الاحتياطية</u>	
		<u>والموارد غير المستهلكة</u>	
		الخصوم	
	٢ ٢٥٤ ٤٦٨	حسابات دفع	١ ٢٩٧ ٠٠٧
		أموال تشغيل مستحقة الدفع من	
	٢ ٩١٦ ٢٩٩	(الملاحظة ٥) الصندوق للوكالات المنفذة	١ ٨٢٦ ٦٦٩
		الالتزامات غير المصفاة	
	٢٨ ٧٦٦ ٢٦٨	(الملاحظة ٥) للوكالات المنفذة	٣١ ٩٨٢ ٤٨٨
		مبلغ مستحق للبرامج السكنية	
	-	(الجدول ٦) الخاصة	٦ ١٠٠ ٠٠٠
		مبلغ مستحق للمناديق	
		الاستثمارية التابعة لصندوق	
	٢ ٧٠٧ ٥٨٢	(الجدول ٧) الامم المتحدة للسكان	٢ ٤٢٠ ٩٣٦
٢٨ ٦٤٤ ٧١٨			٤٣ ٦٤٧ ٠٩٠
٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠		(الملاحظة ٦) احتياطي التشغيل	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
		الموارد غير المستهلكة من	
٢٤ ٠٦٢ ٦٠٩		(البيان الثالث) الموارد العامة	١٥ ٤٨٩ ٠٥٤
٩٩ ٧٠٧ ٢٣٧			٨٩ ١٣٦ ١٤٤

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية .

البيان الثالث

صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان بالموارد العامة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٧		١٩٨٦
١٥ ٤٨٩ ٠٥٤	الرصيد في أول كانون الثاني/يناير	٧ ٥٥٥ ٧٠٩
١٥ ٥٧٣ ٥٥٥	مضافا اليه : زيادة الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)	٧ ٩٣٣ ٢٤٥
٣١ ٠٦٣ ٦٠٩		١٥ ٤٨٩ ٠٥٤
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	مخصوما منه : التحويلات لاحتياطي التشغيل (الملاحظة ٦)	-
٢٤ ٠٦٣ ٦٠٩	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (البيان الثاني والملاحظة ٧)	١٥ ٤٨٩ ٠٥٤

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية .

البيان الرابع

صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان التغييرات في المركز المالي في السنة المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٧		١٩٨٦
	<u>مصادر الأموال</u>	
١٥٦ ٠٥٠ ٣٥٧	(البيان الأول) مجموع إيرادات السنة	١٤٠ ٠٢٥ ٦٩٣
	الزيادة في أموال التشغيل المستحقة	
٣ ٠٧٩ ٦٣٠	الدفع إلى الوكالات المنفذة	-
	النقصان في التبرعات المعلنة قيد	
٣٨٤ ١٨٩	التحصيل من الحكومات	٢٣ ١٩٢ ٤٢٥
<u>١٥٨ ٤١٤ ١٧٦</u>	مجموع الأموال المقدمة	<u>١٦٣ ٢١٨ ١١٨</u>
	<u>أوجه استخدام الأموال</u>	
١٤٠ ٤٧٦ ٨٠٣	(البيان الأول) مجموع نفقات السنة	١٣٢ ٠٩٢ ٢٤٨
	النقصان في الخصوم	
٧ ٠٨٣ ٠٠٣	الزيادة في حسابات القبض	٢ ٣٣٣ ٤٨٢
٢٨٩ ٣٣٩	الزيادة في الأموال المقدمة إلى	٨٥ ٩٩١
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
١ ٦٥٠ ٨٨٢	الزيادة في أموال التشغيل المقدمة	٤٦١ ٤٩٩
	إلى الوكالات المنفذة	
١ ٢٨٦ ٦٩٤	الزيادة في احتياطي التشغيل	٤ ١٧٤ ٤٣٨
٧ ٠٠٠ ٠٠٠		-
<u>١٥٧ ٧٨٥ ٦٠٩</u>	مجموع الأموال المستخدمة	<u>١٣٩ ١٣٧ ٧٤٨</u>
٦٣٨ ٥٦٧	الزيادة في النقدية والاستثمارات	٢٤ ٠٨٠ ٣٧٠
٥٣ ٨٤٢ ٠٧٧	النقدية والاستثمارات في أول السنة (١)	٣٩ ٧٦١ ٧٠٧
٦٣٨ ٥٦٧	الزيادة في النقدية والاستثمارات	٢٤ ٠٨٠ ٣٧٠
<u>٥٤ ٤٧٠ ٦٤٤</u>	النقدية والاستثمارات في نهاية السنة (١) (البيان الثاني)	<u>٥٣ ٨٤٢ ٠٧٧</u>

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية .

(١) لا تشمل استثمارات احتياطي التشغيل .

جداول البيانات المالية

الجدول ١

مخوق الأمم المتحدة للمكان

حالة التبرعات المعلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بـدولارات الولايات المتحدة)

البلد المانح	الرصيد المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ومما قبلها	إضافات المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ومما قبلها	التبرعات المعلقة لسنة ١٩٨٨ والسنوات القادمة بـدولارات الولايات المتحدة		المجموع	الاموال المعلقة	التبرعات المعلقة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧		تكوين الرصيد المستحق لسنة ١٩٨٨ والسنوات القادمة
			بـدولارات الولايات المتحدة	بـالعملة المحلية			لسنة ١٩٨٧ والسنوات القادمة	لسنة ١٩٨٧ والسنوات القادمة	
الأردن	-	-	٢٢ ٠٠٠	-	٢٢ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	-	٢٢ ٠٠٠
إسبانيا	٦٠ ٠٠٠	(٦٠ ٠٠٠)	١٥٢ ٥٢٤	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥٨ ٨٩١	١٥٢ ٥٢٤	٢٠٥ ٢٥٧	-	٢٠٥ ٢٥٧
إستونيا	-	-	١٦٥ ٩٠٠	٦٥٠ ٠٠٠	٦١٤ ١٧٦	١٦٥ ٩٠٠	٤٤٨ ٢٧٦	-	٤٤٨ ٢٧٦
أفغانستان	٢ ٠٠٠	-	٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	-	٢ ٠٠٠
أكوادور	٢٢ ٠٠٠	-	-	٦٦ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠	-	٦٦ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠
ألمانيا	-	-	١ ٥٧١	١١ ٠٠٠	١٢ ٥٧١	١ ٥٧١	١ ٥٧١	-	١ ٥٧١
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	-	-	٢٢ ٦٩٦ ٩٧٠	٢٩ ١٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٦٩٦ ٩٧٠	٢٢ ٠٠٧ ٥٣١	٢٢ ٦٩٦ ٩٧٠	-	٢٢ ٦٩٦ ٩٧٠
أنتيغوا وبربودا	١ ٠٠٠	(١ ٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-
أنغولا	-	-	-	٥٠٠	٥٠٠	-	٥٠٠	-	٥٠٠
أندونيسيا	١٥٠ ٠٠٠	-	١٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	-	١٥٠ ٠٠٠
أوغندا	١ ٩٤٥	٤٢ ٠٦٥	-	٣٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	-	٥٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
أوروغواي	-	-	١٤ ٤٠٠	-	١٤ ٤٠٠	-	-	-	-
إيطاليا	٥ ٢٠٠	-	٥ ٢٨٥	١٠٠ ٠٠٠	١٠٥ ٢٨٥	٥ ٢٠٠	٢ ٦٨٥	٢ ٦٠٠	٢ ٦٨٥
إيطاليا الجديدة	١ ٥٢٨	١٦٧	-	-	١ ٧٠٥	-	-	١ ٧٠٥	٢ ٢٦٥ ٢٠٦
باراغواي	٦٠ ٠٠٠	-	٤٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	-	٤٥ ٠٠٠	-	٤٥ ٠٠٠
باكستان	٨١٨	-	٨١٨	٣١٦ ٨٠٠	٣١٦ ٦١٨	-	٣١٦ ٨٠٠	-	٣١٦ ٨٠٠
البحرين	-	-	٥٦ ٠٠٠	-	٥٦ ٠٠٠	-	٥٦ ٠٠٠	-	٥٦ ٠٠٠
البرازيل	-	-	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠
بربادوس	-	-	٦ ٠٠٠	-	٦ ٠٠٠	-	-	-	-
البرتغال	٤٠ ٠٠٠	-	٤٠ ٠٠٠	٨٣ ٠٠٠	١٢٣ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠
بلجيكا	٤٧٦ ١٩٠	١٠١ ٩٩٧	١ ٢٥٤ ٤٦٧	١ ٩٢٢ ٦٥٤	١ ٩٢٢ ٦٥٤	٥٧٨ ١٨٧	٧٢٠ ٤٦١	٦٢٤ ٠٠٦	٧٢٠ ٤٦١
بلغاريا	-	-	٢٦ ٧١٨	٥١ ١٤٥	٧٧ ٨٦٣	٢٦ ٧١٨	٢٦ ٧١٨	-	٢٦ ٧١٨
بنغلاديش	١٧ ٢٥٦	(٢٠)	١٨ ٠٨٧	٥٢ ٤٠٠	٦٩ ٤٨٧	١٧ ٢٦٦	١٨ ٠٨٧	-	١٨ ٠٨٧
بنما	٢ ٥٠٠	-	٢ ٥٠٠	٣ ٠٠٠	٥ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
بنين	-	-	٥٠٠	٥٠٠	١ ٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	-	٥٠٠
بوتان	-	-	٢ ٢٠٠	٤ ٩٠٠	٧ ١٠٠	٢ ٢٠٠	٢ ٢٠٠	-	٢ ٢٠٠
بوركينافاسو	٧ ٦٠٠	١ ٢٢٥	٨ ٨٢٥	-	٨ ٨٢٥	-	-	-	٨ ٨٢٥
بورما	-	-	٧ ٢٥٢	١٥ ٢٩٠	٢٢ ٥٤٢	٧ ٢٥٢	٧ ٩٢٧	-	٧ ٩٢٧
بوروندي	٤ ٨٢٨	٢٤٦	٥ ٠٨٤	-	٥ ٠٨٤	-	-	-	٥ ٠٨٤
بولندا	-	-	٦ ٨٩٧	١٤ ٢١٦	٢١ ١١٣	٦ ٨٩٧	٦ ٨٩٧	-	٦ ٨٩٧
بوليفيا	١٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٦٠٠	-	٢٥ ٦٠٠	-	٢٥ ٦٠٠	٢٠ ٦٠٠	٢٠ ٦٠٠
بيرو	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠
تايلند	-	-	٤٨ ٤٠٠	٩٨ ٤٠٠	١٤٦ ٨٠٠	٤٨ ٤٠٠	٤٨ ٤٠٠	-	٤٨ ٤٠٠
تركيا	-	-	٢٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠
توغو	-	-	٢١ ٢٠٢	٢١ ٢٠٢	٤٢ ٤٠٤	٢١ ٢٠٢	١٠ ٦٠١	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٦٠١
تونس	-	-	٢٠ ١٧٩	٢٩ ٨٢٧	٥٠ ٠٠٦	٢٠ ١٧٩	١٩ ٩٤٠	٢٣٩	١٩ ٩٤٠
جامايكا	١ ٨٢٢	-	١٩	٥ ٤٧٧	٥ ٤٩٦	١ ٨٢٢	١ ٨٢٢	-	١ ٨٢٢
الجزائر	-	-	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠
جزر البهاما	-	-	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	-	٢ ٠٠٠
جزر سليمان	١ ٥٠٠	-	١ ٥٠٠	-	١ ٥٠٠	-	-	-	١ ٥٠٠
جزر فرجين البريطانية	-	-	٥٠٠	٥٠٠	١ ٠٠٠	-	-	-	٥٠٠
جزر القمر	٢ ٠٤٠	٤٩٤	٢ ٥٢٤	-	٢ ٥٢٤	-	-	-	٢ ٥٢٤
الجمهورية العربية السورية	-	-	٤ ٤٣٦	٤ ٤٣٦	٨ ٨٧٢	-	-	-	٨ ٨٧٢

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد الماتج	الرصيد المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وما قبلها		الرصيد المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وما قبلها		التغيرات المعلقة لسنة ١٩٨٨ والسنوات القادمة		التغيرات المعلقة لسنة ١٩٨٧	إضافات وتمويلات	الرصيد المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وما قبلها
	١٩٨٦ وما قبلها	١٩٨٦ لسنة	١٩٨٧ وما قبلها	١٩٨٧ لسنة	بالمجلة المحلية	بديارات الولايات المتحدة			
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	٤ ٤٩٨ (١)	٤ ٤٩٨	-	-	٤ ٤٩٨	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٤ ١٦٧	١١ ١١١	-	١١ ١١١	٦ ٩٤٤	٥٠٠ ٠٠٠	٤ ١٦٧	-
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	-	-	٥٠ ٠٠٠	٤٤ ٧٩١	٩٤ ٧٩١	٥٠ ٠٠٠	-	٤٤ ٧٩١	-
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	-	-	٩ ١٣٣	٨ ٩٣٩	١٨ ٠٦١	٩ ١٣٣	٢٠ ٠٠٠	٨ ٩٣٩	-
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	١ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠	٥٠٠	-	٥٠٠	-
الدانمرك	-	-	١١ ٩٥٣ ١٢٥	١٠ ١٤٥ ٩١٨	٢٣ ٠٩٩ ٠٦٣	١١ ٩٥٣ ١٢٥	٧٦ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠ ١٤٥ ٩١٨	-
دومينيكا	٥٠٠	-	-	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	-	-	٥٠٠	٥٠٠
رواندا	-	-	١ ١٥٠	١ ٠٠٠	٣ ١٥٠	١ ١٥٠	-	١ ٠٠٠	-
رومانيا	-	-	٤ ٣٨٦	-	٤ ٣٨٦	٤ ٣٨٦	٦٠ ٠٠٠	-	-
زائير	٢ ٠٠٠	٢١ ٥٠٠	٢٣ ٥٠٠	-	٢٣ ٥٠٠	١ ٠٠٠	-	١٩ ٥٠٠	-
زامبيا	٢٥٠	٥٠٩	٥٠٩	-	٥٠٩	-	-	٣٥٩	٢٥٠
زيمبابوي	١ ٥٠٠	١ ٤٢٧	٤ ٠٧٣	-	٤ ٠٧٣	٢ ٦٣٥	٤ ٤٠٠	-	(٦٣)
سانت كيتس ونيفيس	١٥٠	١ ٠٣٩	٢ ٠٣٩	٨٨٣	٢ ٩٢٣	١ ٠٠٠	-	٨٨٣	١٥٠
سانت لوميا	٥٠٠	-	٥٠٠	-	٥٠٠	-	-	-	٥٠٠
سري لانكا	-	-	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	-
السلطادور	-	-	-	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	-	-	٥ ٠٠٠	-
سنغافورة	٧ ٥٠٠	(٧ ٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	٧ ٥٠٠
السفال	١١٩ ٣٥٣	-	١٢٩ ٣٥٣	-	١٢٩ ٣٥٣	٥ ٠٠٠	-	٥ ٠٠٠	-
السودان	٢٦٥ ٨٢٤	(٣٥٥ ٠٠٠)	٢٥ ٥١٠	٢٥ ٥١٠	٦١ ٣٤٤	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٥١٠	-
السويد	-	-	١٢ ٣٩٦ ٦٩٤	١١ ٦٩١ ٥٣٦	٢٤ ٠٨٨ ٢٢٠	١٢ ٣٩٦ ٦٩٤	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٦٩١ ٥٣٦	-
سويسرا	-	-	٤ ٨٥٣ ٩٤١	٣ ٩٣١ ٥٦٩	٨ ٧٧٤ ٥١٠	٤ ٨٥٣ ٩٤١	٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٣ ٩٣١ ٥٦٩	-
سيراليون	٥ ٠٧٦	(٤ ٩٦٧)	١٠٩	(ب) ٧٠٠	١٠٩	-	-	-	٥ ٠٧٦
ميشيل	-	-	-	٧٠٠	٣٠٠	-	-	٤٠٠	-
شيلي	-	-	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	-	٥ ٠٠٠	-
الصومال	١٣٣	(١١)	١ ٧٨٨	٣٤٣	٢ ١٣١	١ ٠١٠	١٠٠ ٠٠٠	١ ٠١٠	(١١)
الصين	-	-	٦٠٠ ٠٠٠	٥٥٠ ٠٠٠	١ ١٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	-	٥٥٠ ٠٠٠	-
العراق	٤٠ ٣٣٣	(٤٠ ٣٣٣)	-	-	-	-	-	-	٤٠ ٣٣٣
عمان	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	-	-	-	١٠ ٠٠٠
غانا	-	-	٥ ٠٠٠	-	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	-	-	-
غواتيمالا	١ ٩٢٣	٣٨	٦ ٩٦١	-	٦ ٩٦١	-	-	٥ ٠٠٠	٣٨
غيانا	-	-	٩٠٥	-	٩٠٥	٤٨٤	٤ ٨٣٠	٤٣١	-
فرنسا	-	-	٣٨٩ ٣٨١	٣٦٠ ٦٥٦	٧٥٠ ٠٣٧	٣٨٩ ٣٨١	٣ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٦٠ ٦٥٦	-
الفلبيين	-	-	٦١ ٧٠٤	(ب) ٦٥ ٨٣٤	١٢٧ ٥٣٨	٦٣ ٧٥٦	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٦٣ ٧٨٢	-
فنلندا	-	-	١٠ ٢٤٣ ٩٠٢	٧ ٩٤٣ ٥١٣	١٨ ١٨٧ ٤١٥	١٠ ٢٤٣ ٩٠٢	٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٩٤٣ ٥١٣	-
فيجي	-	-	١ ٣٣٥	(١) ٩١٨	٣ ٢٤٣	١ ٣٣٥	٣ ٠٠٠	١ ٩١٨	-
فيت نام	٢ ١٦٦	(٣ ١٦٦)	١ ٥٠٠	-	٣ ٠٠٠	١ ٥٠٠	-	١ ٥٠٠	٢ ١٦٦
قبرص	-	-	٧٥٠	٧٥٠	١ ٥٠٠	٧٥٠	-	٧٥٠	-
الكامبيرون	-	-	٧ ٠٦٧	-	٧ ٠٦٧	-	-	٧ ٠٦٧	-
كندا	-	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ١٩٧ ٣٣٤	١٩ ١٩٧ ٣٣٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ ١٠٠ ٠٠٠	٩ ١٩٧ ٣٣٤	-
كولومبيا	٣٩ ٦٠٨	-	٣٩ ٧٦٦	(ب) ٧٩ ٨٤٣	١١٩ ٦٠٨	٤٠ ٠٠٠	-	٤٠ ٠٠٠	٣٩ ٦٠٨
الكونغو	٥٠٠	(٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	٥٠٠
الكويت	٣٥ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	-	-	٣٥ ٠٠٠
كينا	٨ ٣٨٣	(٣٤٣)	١٣ ٣٣٥	-	١٣ ٣٣٥	٢ ٦٤٧	٤٥ ٠٠٠	٢ ٦٤٧	٨ ٣٨٣
لكمبيرغ	٢٠ ٩٥٣	٤ ٤٠٧	٢٩ ٨١٧	٩ ٨١٧	٤٩ ٦٣٤	١٤ ٤٠٩	٥٠٠ ٠٠٠	٩ ٨١٥	٤ ٤٠٧
ليبيريا	٢ ٠٠٠	-	٥٥ ٠٠٠	-	٥٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	-	٥٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
ليسوتو	١ ٣٦١	١٤٦	١ ٤٣١	٣ ٧٨٦	٤ ٣٠٧	١ ٤٣١	٣ ٨٠٠	١ ٣٧٩	١٤٦

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد الماتح	التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وما قبلها	التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وما قبلها	التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وما قبلها		التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وما قبلها		التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وما قبلها	التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وما قبلها	التمتع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وما قبلها
			بالعملة المحلية	بالعملة المحلية	بالعملة المحلية	بالعملة المحلية			
مالطة	-	-	٥٦٤	٥٦٤	-	-	٥٦٤	-	-
مالي	٥٠٠	٥٠٠	-	٥٠٠	-	-	-	-	٥٠٠
ماليزيا	-	-	-	٣٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-	١٥ ٠٠٠	-	-
مدغشقر	١٤ ٣٣٧	١٤ ٣٣٧	-	١٩ ٣٣٧	-	-	٥ ٠٠٠	-	-
مصر	-	-	٨٥ ١١٣	٣٢٤ ٤٤٦	٨٥ ١١٣	١٨٨ ١٠٠	١٣٩ ٣٣٣	-	-
المغرب	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	-	٤ ٠٠٠	-	٤ ٠٠٠
المكسيك	-	-	٤٤٣	٤ ٦٠٩	٤ ١٦٧	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤٣	-	-
ملاوي	-	-	٧١١	١ ٣٧٢	٧١١	١ ٥٠٠	٦٦١	-	-
ملديف	-	-	٨٧١	١ ٨٧١	١ ٠٠٠	-	٨٧١	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	٣٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	-	٣٠ ٠٠٠	-	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	-	-	٨ ٠٩٠ ٨٠٦	١٧ ٥٥٠ ٣٦٥	٩ ٤٥٩ ٤٥٩	٥ ٣٥٠ ٠٠٠	٨ ٠٩٠ ٨٠٦	-	-
منغوليا	-	-	٥٩٩	١ ١٥٥	٥٩٩	١ ٧٠٠	٥٥٦	-	-
موريتانيا	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	-	-	-	-	(٤ ٠٠٠)	-	-
النرويج	-	-	١٥ ٨٧١ ٥٣٩	٣٣ ٢٤٤ ٣٩٧	١٧ ٤٧٢ ٨٦٨	١١٣ ٧٠٠ ٠٠٠	١٥ ٨٧١ ٥٣٩	-	-
النمسا	-	-	١٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	-	١٥٠ ٠٠٠	-	-
نيبال	-	-	٣ ٧٥٠	٣ ٧٥٠	-	-	٣ ٧٥٠	-	-
النيجر	-	-	١ ٤٣٩	٢ ٩٣٩	١ ٥٠٠	-	١ ٤٣٩	-	-
نيوزيلندا	-	-	٣١٠ ٣٥٠	٣١٠ ٣٥٠	-	-	٣١٠ ٣٥٠	-	-
الهند	-	-	٤٦٥ ١١٦	٩٢٠ ٣٣٣	٤٦٥ ١١٦	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٦٥ ١١٦	-	-
هندوراس	٥٠٠	٥٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	(٥٠٠)	-
هونغاري	-	-	١٤ ٦٠٧	٣٥ ٤٤٠	٢٠ ٨٣٣	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٦٠٧	-	-
هولندا	-	-	١٧ ٩٣٩ ١٣٨	٤٣ ٦٣٥ ٠٢٠	٢٤ ٧٠٥ ٨٨٢	٤٦ ٣٠٠ ٠٠٠	١٧ ٩٣٩ ١٣٨	-	-
اليابان	-	-	٣٦ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٦ ٣٠٠ ٠٠٠	-	-	٣٦ ٣٠٠ ٠٠٠	-	-
اليمن	٤٦ ٨٥٠	٤٦ ٨٥٠	١٢ ٣١٠	٣٣ ٥٥٠	٢ ٨٥٠	-	٢ ٨٥٠	(٣٠ ٠٠٠)	-
اليمن الديمقراطية	٦ ٦٢٠	٦ ٦٢٠	٦ ٩٨٢	١١ ٨٣٣	٢ ٧٨٢	-	٢ ٤٢٠	-	-
يوغوسلافيا	-	-	٩٤٥	٩٤٥	-	-	٩٤٥	-	-
اليونان	-	-	٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	-	٥ ٠٠٠	-	-
المجموع	١ ٥٣١ ٦٥٥	١ ٥٣١ ٦٥٥	١٤٩ ٣٩٩ ٥٥٧	٣٢٣ ٣٦١	١٣١ ٩٦٩ ٤٣٣	-	١٤٩ ٣٩٩ ٥٥٧	(٣٢٣ ٣٦١)	-

(البيان
الثاني
والملاحظة ٤)

(البيان الأول)

ما يعادلها بدولارات
الولايات المتحدة

٤٥
١ ٣٦٠
٤ ٤٩٨
٨ ٤٣٤
١ ٧٧٠
١٤٨
٣ ٧٥٠
١٩ ٩٩٥
=====

(١) بما في ذلك المبالغ التالية المحملة عام ١٩٨٦ عن التبرعات المحملة لعام ١٩٨٧ : تونس :
جامايكا
جمهورية أفريقيا الوسطى
الفلبين
فيجي
فيجي
نيبال

٦٠٠
١ ٣١٢
٣٠٠
٢ ٠٥٢
٣٣٤
٤ ١٦٧
٨ ٥٦٦
=====

(٢) بما في ذلك المبالغ التالية المحملة عام ١٩٨٧ عن التبرعات المحملة لعام ١٩٨٨ : جامايكا
جامايكا
ميشيل
الفلبين
كولومبيا
المكسيك

الجدول ٣

مندوق الأمم المتحدة للسكان

الإيرادات والنفقات المتنوعة للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٧		١٩٨٦
٤ ٣٦٠ ١٧٠	إيرادات من فوائد الاستثمارات	٤ ١٨٠ ٦٧٣
٤٠١ ٠٦١	إيرادات متنوعة من حسابات الوكالات المنفذة - الصافي	٤٤٩ ١٦٦
٣ ٣١٠ ٢٤٥	صافي التعديلات في إعادة تقييم العملات والأرباح/ الخسائر في صرف العملات (الملاحظة ١ (ج))	١ ٤٣٠ ٦٦٣
-	وفورات في تصفية التزامات فترة السنتين السابقة	١٤٨ ٣٨٥
<u>٤٧ ١٣٦</u>	إيرادات أخرى - الصافي	<u>١٠٥ ٣٣٤</u>
<u>٨ ١١٨ ٦٠٢</u>	مجموع الإيرادات - الصافي (البيان الأول)	<u>٦ ٣١٤ ٣١٠</u>

الجدول ٣

صندوق الأمم المتحدة للسكان

نفقات سنة ١٩٨٧ موزعة حسب الوكالات والمنظمات غير الحكومية
(بدولارات الولايات المتحدة)

خدمات الموظفين	المقود من الباطن	التدريب (الزمالات) واللوازم	المعدات	نفقات متنوعة	المجموع الفرعي	تكاليف دعم البرامج	المجموع	
٦٧٧ ٢٩٥	٥٩ ٢٦٧	٢٠ ٠٤٥	٢٩ ٢٢٠	١٤ ٢١٢	٨٠٠ ٢٢٩	١٠٠ ٧٩٤	٩٠١ ١٢٢	الأمم المتحدة (برنامج العمل)
٦ ٥١٧ ١٤٠	١٢٧ ٥٧٧	٣ ١٦١ ٠٢٨	٤ ٨٥٤ ٥٠٨	٥٥٨ ٢٨٥	١٥ ٤١٨ ٦٢٨	٢ ٠٠٤ ٠٤٢	١٧ ٤٢٢ ٦٨٠	الأمم المتحدة (إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية)
٢٦٨ ١٧٤	(٤ ٠٠٠)	١٩ ٢٥٥	١٢ ٤٢٨	١ ٢٢٨	٢٩٧ ٢٢٥	٢٨ ٦٥٢	٢٢٥ ٩٧٧	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٧٨٥ ٩٧٢	٢٧٠ ٠٩٢	٢٥٨ ٢٥٤	٧١ ٨١٩	٨٤ ٧٠٩	١ ٦٧٠ ٨٤٧	٢١٧ ٢١٢	١ ٨٨٨ ٠٥٩	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ
١ ٠٤٤ ٧١٩	-	٢٩ ٤٦٨	-	٢٨ ١٢٤	١ ١٢٢ ٢٢١	١٤٥ ٩٠١	١ ٢٦٨ ٢٢٢	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢ ٠٩٦ ٩٩٧	٢ ٩٦٧	٤٤١ ٢٧٧	٨٠ ٧٩١	٢٩٢ ٥٢٥	٢ ٩١٤ ٦٥٧	٢٧٨ ٩٢٧	٢ ٢٩٢ ٥٨٤	اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
٤٢٩ ٢٢١	-	٥٨ ٦١٠	٤٥ ٢٥٩	١٦ ٢٧٢	٥٥٩ ٢٦٢	٧٢ ٧١٧	٦٢٢ ٠٨٠	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٤ ١٢٥ ٢٢٢	١٧٩ ٤٢٧	١ ٢٢١ ٥٦٢	٧٤١ ٧٧٠	٤٢٨ ٨٢٤	٦ ٧١٦ ٨٢٦	٨٧٢ ١٨٧	٧ ٥٩٠ ٠١٢	منظمة العمل الدولية
١ ٤٥٠ ٨٤٩	٢٢٤ ٨٦٤	٢١٦ ٧٢٩	٢٤ ٦١٧	٥٨ ٦٢٤	١ ٩٩٥ ٦٩٢	٢٠٤ ٢٢٢	٢ ٢٠٠ ٠١٦	منظمة الأغذية والزراعة
٢ ٨١٥ ٦١٧	٥٤٠ ٧٢٧	١ ٢٢٩ ٢٢٩	٨٠٩ ١٤٧	٥٨٥ ٥٥٧	٥ ٩٩٠ ٢٨٧	٦٨٩ ٥٧٨ (ب)	٦ ٦٧٩ ٨٦٥	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٤ ٧١٢ ٦٤٠	٢ ٩٢٤ ٠٢٩	٥ ٦٦٧ ٠١٠	٦ ٩٢٩ ٨٠٦	٨٤٩ ٨٧٢	٢٢ ١٠٢ ٢٥٧	٢ ٤٨٢ ٤٢٦	٢٤ ٥٨٦ ٧٩٢	منظمة الصحة العالمية
١٤١ ٢١٢	-	-	٢٠٢ ٧٤٠	٢٦ ٥١١	٤٧٠ ٥٦٤	-	٤٧٠ ٥٦٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٢٢ ٩٠٧	-	٢ ٥٢٩	-	-	٢٥ ٤٢٦	٤ ٦٠٧	٤٠ ٠٤٢	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٢ ٦٦٩ ٢٠٨	٢ ٢٨٧ ٦٢٩	٢ ٨٧٨ ٤٢٨	٩ ٢٠٥ ٧١٢	١ ١٢٢ ٨٧٦	٢١ ٢٧٢ ٩١٢	١ ٠٦٢ ٧١٢	٢٢ ٢٢٧ ٦٧٦	الحكومات
١ ٩٩٥ ٥١٧	٤٤٥ ٦٢٤	١ ٠٢٤ ٥٧٥	٥ ٨٢٩ ٩٩٨	٩٧٠ ٤٠٨	١٠ ٢٧٦ ١٢٢	٢٩٠ ٤٤٢	١٠ ٥٦٦ ٥٦٤	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٩٥ ٨٢٦	٤٨ ٢٧٢	٢٠٥ ٤٢٢	١٧٠ ٧٤٢	٢٩ ٠٧٥	٧٤٩ ٢٤٨	٧٩ ٥٠٢	٨٢٨ ٨٥٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب تنفيذ المشاريع
٢٠ ٩٧٨ ٧٢٩	٩ ٢٢٦ ٥٩٥	١٧ ٦٦٢ ٦٥٢	٢٩ ١٢٨ ٦٥٧	٥ ٢٩٧ ٤٥٢	٤٢ ٢٩٥ ٠٨٦ (ج)	٨ ٦٤٧ ٠٢٢	١٠١ ٠٤٢ ١١٩	مجموع الوكالات
٢ ٧٥٧ ١٥٢	٢ ٦٦٤ ٤٢٢	٢ ١٩٧ ١٢٩	٤ ٥٥٨ ٥٢٥	١ ٤١٥ ٢٤٦	١٤ ٥٩٢ ٤٧٥ (د)	٤٢٩ ٥٠٥	١٥ ٠٢١ ٩٨٠	المنظمات غير الحكومية
٢٢ ٧٢٥ ٨٨١	١١ ٩٩١ ٠١٨	٢٠ ٨٦٠ ٧٨١	٢٢ ٦٨٧ ١٨٢	٦ ٧١٢ ٦٩٩	١٠٦ ٩٨٧ ٥٦١	٩ ٠٨٦ ٥٢٨ (هـ)	١١٦ ٠٧٤ ٠٩٩	

(الجدول ٨)

(ف) مخصصاً منها مبلغ ٧٩ ٢١٧ دولار يتصل بتسوية نفقات البرامج في السنة السابقة .

(ب) مخصصاً منها مبلغ ٢٢ ٢٨٩ دولار يتصل بتسوية تكاليف الدعم البرنامجي في السنة السابقة .

(ج) البيان الاول .

الجدول ٤

مندوق الأمم المتحدة للسكان

إمتهادات ونفقات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٦
(بدولارات الولايات المتحدة)

الرميز غير المهقل في الأول/ديسمبر ١٩٨٧-١٩٨٦	النفقات في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٦		النفقات في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٦		البرنامج	
	الامتهادات غير المهقولة	غير المهقولة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	الامتهادات غير المهقولة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	الامتهادات غير المهقولة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧		
(١)	٤٧٣ (٥١١) ٤	٤٧٣ (٥١١) ٤	٢٣٧ ٦٩٧	٤ ٢٨٣ ٧٨٦	٤ ٣٦٤ ١٠٠	التوجيه التنفيذي والإدارة
١٩ ٦٠٤	١٠ ٦٥١ ٢٩٦	١ ٧١٣ ١٥٨ ١٣ ٢٦٤ ٤٥٤	١٠٧ ٢٥٥	١٢ ٢٥٧ ٤١٩ ١٠ ٦٧٠ ٩٠٠ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ ٦٧٠ ٩٠٠	١٢ ٦٧٠ ٩٠٠	فانبا - خدمات الدعم الإداري والإعلاني
١ ٥٣٩ ٠٩٩	١٤ ٩٠٨ ٦٠١	١ ٧١٣ ١٥٨ ١٦ ٢٦١ ٧٥٩	٢٦٥ ٦٤٣	١٦ ٢٥٦ ١١٧ ١٦ ٤٤٧ ٧٠٠ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٨ ٤٤٧ ٧٠٠	١٨ ٤٤٧ ٧٠٠	فانبا - تخطيط البرامج وتنفيذها ورسمها
٣٦٢ ١٦٢	٤ ٥٥٥ ٥٢٨	٤ ٥٥٥ ٥٢٨	١٢٣ ٢٨٠	٤ ٤٢٣ ١٥٨	٤ ٩١٧ ٧٠٠	رابعا - الدعم الميداني والبرنامجي
١ ٧٣ ٤٩٣	٢٤ ٦٣٦ ٩٠٨	٢ ٤٣٦ ٢١٦ ٣١٢ ٢٣٢	٧٣٣ ٧٥٥	٣٧ ٣٣٠ ٤٧٠ ٣١ ٢٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ ٠٠٠ ٤٠ ٣٠٠ ٤٠٠	٤ ٩١٧ ٧٠٠	

(١) نتيجة لحدوث مبالغة في بيان الامتهادات والبرامجات المقبولة في عام ١٩٨٦ ، توجد مبالغة في بيان مجموع الامتهادات والبرامجات المقبولة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ قدرها ٣٨٧ ٧٢٢ دولارا ، ونظفي عن المقدار الفعلي للنفقات المساقية بنفس المبلغ . وتبلغ النفقات الفعلية لفترة السنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٦ ٢٥٠ ١٥٠ دولارا ، وتشمل مبلغ ٢٣٣ ٢٥٥ دولارا جرى تكبده في عام ١٩٨٦ ومبلغ ٢٣٧ ١٨ ٧٦٠ دولارا جرى تكبده في عام ١٩٨٧ .

(ب) وفقا للإذن الذي منحه مجلس الإدارة في دورته الخامسة والستين (المقرر ٢٥/٨٦) ، طلب المدير التنفيذي موافقة اللجنة الاستشارية لتؤنن الإدارة والميزانية أن تحول مبلغ ٣٧٣ ٢٤٧ دولارا من البرنامج الثالث (تخطيط البرامج ، وتنفيذها ورسمها) لتغطية فسادة الريادة في النفقات .

الجدول ٥

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الاستثمارات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

النوع	العملة	سعر الفائدة	المبلغ
حسابات جارية	مارك ألماني	متغير	٢١٠ ٤٨٨
	ين ياباني	متغير	٢٠٧ ٠٣١
	غيلدر هولندي	متغير	٥ ٥٦٣ ٤٤١
	كروننا سويدية	متغير	١٠١ ٥٤٨
			<u>٦ ٠٨٢ ٥٠٨</u>
حسابات تدر فوائدها	دولار الولايات المتحدة	٣,٣٧٥٠	<u>٤ ٧٠٤ ٠٠٠</u>
حسابات الودائع لأجل	مارك ألماني	٣,٦٣٥٠	٥ ٩٣١ ١٥٤
	ين ياباني	٥,٠٠٠٠	٢٤ ٥٦٢ ٩٦٣
	ين ياباني	٥,٠٠٠٠	١٠ ٤١٤ ٨١٥
	ين ياباني	٤,٩٠٠٠	٧ ٤٠٧ ٤٠٧
	دولار الولايات المتحدة	٧,٣٧٥٠	٤٥٠ ٠٠٠
	دولار الولايات المتحدة	٧,٠٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	دولار الولايات المتحدة	٧,٩٣٧٥	<u>١٥ ٠٠٠ ٠٠٠</u>
			<u>٧٣ ٧٦٦ ٣٣٩</u>
	المجموع		<u>٨٤ ٥٥٢ ٨٤٧</u>

وتشمل :

٤٣ ٠١٨ ٨٤٧

٤ ٥٣٤ ٠٠٠

٤٧ ٥٥٢ ٨٤٧ (البيان الثاني)

٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠ (البيان الثاني)

٨٤ ٥٥٢ ٨٤٧

=====

الموارد العامة

الصناديق الاستثمارية

احتياطي التشغيل

الجدول ٦

صندوق الأمم المتحدة للسكان

حالة التبرعات المقدمة من الحكومات للبرامج السكانية الخاصة
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	اللجنة الدولية المعنية بإدارة البرامج السكانية	الاتحاد الدولي لدراسة السكان العلمية	مجلس السكان	الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة	
٦ ١٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٦ ١٠٠ ٠٠٠	الرصيد المستحق للبرامج السكانية الخاصة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦
٢٢٦ ٩٤٢	٥٩ ٢٢٦	٨٨ ٨٥٣	٨٨ ٨٥٣	-	التبرعات الواردة من الحكومات في سنة ١٩٦٧
٢ ١٤٧ ٦٠١	-	٧٣ ٢٢٢	٧٣ ٢٢٢	٢ ٠٠٠ ٩٣٧	النرويج
١٢ ٧٣٠ ٠٠٠	-	-	-	١٢ ٧٣٠ ٠٠٠	هولندا
٢١ ٢١٤ ٥٤٢	٥٩ ٢٢٦	١٦٢ ١٨٥	١٦٢ ١٨٥	٢٠ ٨٣٠ ٩٣٧	اليابان
٢١ ٢١٤ ٥٤٢	٥٩ ٢٢٦	١٦٢ ١٨٥	١٦٢ ١٨٥	٢٠ ٨٣٠ ٩٣٧	مخصوما منها : المبالغ المحولة
					الرصيد المستحق للبرامج السكانية الخاصة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

(البيان الثاني)

الجدول ٧

صندوق الأمم المتحدة للسكان
المناذيق الاستثمارية

بيان الحساب عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

المناذيق الاستثمارية	الرصيد غير المحقق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر	المجموع النفقات	تكاليف الدعم	نفقات البرامج	المجموع الفرعي	إيرادات الفائدة	التبرعات الواردة في سنة ١٩٨٦	الرصيد غير المحقق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
الاتحاد الاقتصادي الأوربي	٥٩ ٣٦٤	١١ ٩٤٠	-	١١ ٩٤٠	٧١ ٣٠٤	٢ ٧٨٣	-	٦٨ ٤٣١
أستراليا	(د) ١٨٣ ٨٩٣	١٨٣ ٨٩٣	٨ ٧٥٧	١٧٥ ١٣٦	١٧٩ ٣٣٠	٤ ٠٨٤	١٧٥ ١٣٦	-
الأمم المتحدة	٢ ٩٨٢	-	-	-	٢ ٩٨٢	٨٩	٢ ٨٩٣	-
إيطاليا	(هـ) (٨٩٦ ٥٩٨)	(٣١٣ ٦٨٨)	٧ ٥٠٠	(٣٣١ ١٨٨)	(١ ١١٠ ٣٨٦)	-	-	(١ ١١٠ ٣٨٦)
البحرين	١ ٩٦٦	-	-	-	١ ٩٦٦	٣٠	-	١ ٩٣٦
بلجيكا	٦٧ ٠٦٠	٢٩٨ ١٥٨	١٨ ٩٦٠	٢٧٩ ١٩٦	٤٦٥ ٢١٨	٧ ٦١٠	٢٢٧ ٦٧٦	١١٩ ٩٣٢
جائزة الأمم المتحدة للسكان	٤٥٦ ١٣٩	٢٤ ٠٦٦	-	٢٤ ٠٦٦	٤٨٠ ٢٠٥	٢٢ ٢٨٣	-	٤٤٧ ٩٢٢
الجمهورية العربية السورية	٥٧ ٤١٦	١٠٨ ٤٣٣	٥ ١٦٣	١٠٣ ٢٦٩	١٦٥ ٨٤٨	٢ ٧٩٦	١٦٢ ٠٥٢	-
صندوق الخليج العربي	(٥٤ ١٤٣)	٥٤ ١٤٣	٢ ٥٧٨	٥١ ٥٦٥	-	-	-	-
صندوق هبات رفاثيل سالام*	١٢٠ ٥٠٠	-	-	-	١٢٠ ٥٠٠	٥ ٨١٤	(١) ٥٥ ٠٢٨	٦٩ ٦٥٨
فنلندا	٢٣٥ ٠٤٤	١٣ ١١١	٦٢٤	١٣ ٤٨٧	٢٤٨ ١٥٥	٤ ٥٣٦	٢٢٦ ٩١٢	١٦ ٧٠٧
قاعدة بيانات الحاسبات الالكترونية								
الخليفة المتعلقة بالمرأة								
والسكان والتنمية	٦ ١١٠	٨٠ ٥٦٦	-	٨٠ ٥٦٦	٨٦ ٦٧٦	١ ١٨٧	٦٨ ٣٦١	١٧ ١٣٨
كندا	٤٦٧ ٨١٧	٢٥٩ ٦٧٤	٧ ٨٤٨	٢٥١ ٨٣٦	٧٢٧ ٤٩١	٢٥ ٤٤١	٢٢٩ ٦٨٨	٤٦٢ ٣٦٢
كولومبيا	٤٩ ٥٣٣	٨ ٢١٩	٢ ٣٠٠	٦ ٠١٩	٥٧ ٨٥١	٢ ٤٧٢	-	٥٥ ٢٧٩
منظمة البلدان المصدرة للنفط	١٦٩ ٤٠٥	٢٣ ٠٨٥	١ ٥٢٨	٢٠ ٥٥٧	٢٠١ ٤٩٠	٨ ٤٧١	-	١٩٣ ٠١٩
مؤسسة نيوليت	-	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	-
النرويج	١ ٢٩٨ ٢٥٢	٢ ٠٢٣ ٥٦٠	٥١ ٢٢٨	١ ٩٧٢ ٢٢٢	٢ ٢٢١ ٨١٢	١٢١ ٥٢٥	٢ ٤٧٦ ٩٦٦	٧٢٢ ٢٢١
هولندا	١ ١٦٦ ٥٤٢	٢٧٨ ٧٧٨	١٠ ٦٧٦	٢٦٨ ١٠٢	١ ٥٤٥ ٢٣٠	٨٧ ٤٨٧	٩٢ ٤٠٦	١ ٢٦٥ ٤٢٧
وحدة التنمية الادارية	٤٩٤ ٩٦٨	١٢٣ ١٠٧	٥ ٨٦٢	١١٧ ٢٤٥	٦١٨ ٠٧٥	١٣ ١١٥	٦٠٤ ٩٦٠	-
المجموع	٢ ٧٠٧ ٥٨٢	٢ ٤٩٦ ١٤٤	(ج) ١٢٢ ٠٣٤	٢ ٢٧٢ ١١٠	٧ ٢٠٢ ٢٧٧	٢٣٠ ٧٢٢	٤ ٤٤٢ ٠٧٨	٢ ٤٢٠ ٩٣٦

(البيان الثاني)

* المسمى سابقا صندوق الهبات .

مجموع المساهمات الواردة في عام ١٩٨٧ :

(١) الهبات الخاصة ٥٥ ٠٢٨

المساهمات

(الجدول ٩) ٤ ٢٨٧ ٠٥٠

(ب) المجموع ٤ ٤٤٢ ٠٨٧

(ج) يمثل النسبة المئوية المتفق عليها من نفقات البرامج المردودة الى صندوق الأمم المتحدة للسكان لقاء تكاليف الدعم المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان .

(د) ٢١٨ ٧٩٠ دولارا واردا في عام ١٩٨٨ .

(هـ) ٦٥٥ ٠٩٠ دولارا واردا في عام ١٩٨٨ .

الجدول ٨

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المخصصات غير المنفقة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

مجموع	مخصصات	مخصصات عام	مخصصات عام	مخصصات عام	مخصصات عام
المخصصات	السنوات	مخصصات عام	مخصصات عام	مخصصات عام	مخصصات عام
غير المنفقة	المقبلة	غير المنفقة	النفقات	١٩٨٧	١٩٨٧
٦٦٤ ١١٤	٥٣٠ ٣٣٠	١٣٣ ٧٩٤	٨٠٠ ٣٣٩	٩٣٤ ١٣٣	الأمم المتحدة (برنامج العمل) الأمم المتحدة (إدارة التعاون)
٣٣ ٤٠٠ ١٣٦	٣١ ٣٣٠ ٣٣٣	١ ٠٧٩ ٨٩٣	١٥ ٤١٨ ٦٣٨	١٦ ٤٩٨ ٥٣١	التقني لأغراض التنمية)
٥٥ ٤٣٣	-	٥٥ ٤٣٣	٣٩٧ ٣٣٥	٣٥٣ ٧٥٨	اللجنة الاقتصادية لأوروبا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
١ ٣٨١ ٠٣١	١ ٣٤٦ ٦٦٣	١٣٤ ٣٥٨	١ ٦٧٠ ٨٤٧	١ ٨٠٥ ٣٠٥	لآسيا والمحيط الهادئ اللجنة الاقتصادية لأمريكا
٣٠ ١٠٩	-	٣٠ ١٠٩	١ ١٣٣ ٣٣١	١ ١٤٣ ٤٣٠	اللاتينية ومنطقة البحر الكاريببي
٦٣٣ ٨٤٧	٩٥ ٧٥٠	٥٣٨ ٠٩٧	٣ ٩١٤ ٦٥٧	٣ ٤٥٣ ٧٥٤	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
٧٤ ١٨٧	٣١ ٣٠٠	٤٣ ٩٨٧	٥٥٩ ٣٦٣	٦٠٣ ٣٥٠	لغربي آسيا
٩ ١٧٦ ١٦٧	٨ ٥٦٤ ٧٥٣	٦١١ ٤١٤	٦ ٧١٦ ٨٣٦	٧ ٣٣٨ ٣٤٠	منظمة العمل الدولية
١ ٩٣٧ ٣٠٤	١ ٩٣٦ ٩٨٥	٣١٩	١ ٩٩٥ ٦٩٣	١ ٩٩٥ ٩١٣	منظمة الأغذية والزراعة منظمة الأمم المتحدة للتربية
١٤ ٣٠٤ ٩٨٧	١٣ ٧٦٤ ٧٨٨	١ ٤٤٠ ١٩٩	٥ ٩٩٠ ٣٨٧ (١)	٧ ٤٣٠ ٤٨٦	والعلم والثقافة (اليونسكو)
٣٧ ٠٠٣ ٧٣٧	٣٤ ٥٤٤ ٨٧٣	٣ ٤٥٨ ٨٦٤	٣٣ ١٠٣ ٣٥٧	٣٤ ٥٦٣ ٣٣١	منظمة الصحة العالمية منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٣٣١ ٤٠٦	٣٧٧ ٩٦٣	(٥٦ ٥٥٧)	٤٧٠ ٥٦٤	٤١٤ ٠٠٧	(اليونيسيف)
٦ ٥٦٤	-	٦ ٥٦٤	٣٥ ٤٣٦	٤٣ ٠٠٠	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٥١ ٧٥٥ ٣٠١	٤٣ ٣٥٨ ٩١١	٩ ٤٩٦ ٣٩٠	٣١ ٣٧٣ ٩٦٣	٣٠ ٧٧٠ ٣٥٣	الحكومات
٣٠ ٣٠٣ ٤٧٨	١٠ ١١٥ ٣٨٧	١٠ ٠٨٧ ١٩١	١٠ ٣٧٦ ١٣٣	٣٠ ٣٦٣ ٣١٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -
٨٩٤ ٣١٩	٨٧٥ ٩٧٣	١٨ ٣٤٧	٧٤٩ ٣٤٨	٧٦٧ ٦٩٥	مكتب تنفيذ المشاريع
١٥٠ ٦٣١ ٠٠٠	١٣٤ ٥٥٣ ٦٩٨	٣٦ ٠٦٧ ٣٠٣ (ب)	٩٣ ٣٩٥ ٠٨٦ (ب)	١١٨ ٤٦٣ ٣٨٨	
١٠ ٨٤٣ ٥١٦	١٠ ٣٠١ ٩٦٦	٦٤٠ ٥٥٠	١٤ ٥٩٣ ٤٧٥ (ب)	١٥ ٣٣٣ ٠٣٥	
١٦١ ٤٦٣ ٥١٦	١٣٤ ٧٥٥ ٦٦٤	٣٦ ٧٠٧ ٨٥٣	١٠٦ ٩٨٧ ٥٦١	١٣٣ ٦٩٥ ٤١٣	المنظمات غير الحكومية
	(الملاحظة ٧)	(الملاحظة ٧)	(الجدول ٣)		

(١) مضموناً منها مبلغ ٧٩ ٣١٧ دولاراً يتمثل بتسوية نفقات البرامج في السنة السابقة .

(ب) البيان الأول .

الجدول ٩

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المناديق الاستثنائية

حالة التبرعات المعلنة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

الرصيد المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦	الإضافات والتحويلات	المجموع	تبرعات معلنة غير مدفوعة حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧	تكوين الرصيد المستحق سنة ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ والسنوات والسنوات السابقة المقبلة	الحكومة/المنظمة
<u>البرامج المتمددة الاطراف والشئانية لمندوق الأمم المتحدة للسكان</u>					
-	٢ ٨٩٢	٢ ٨٩٢	-	-	الأمم المتحدة
-	٣٠١ ٦٥٦	٣٠١ ٦٥٦	-	-	استراليا
-	٢٢٧ ٦٧٦	٢٢٧ ٦٧٦	-	-	بلجيكا
-	١٦٢ ٠٥٢	١٦٢ ٠٥٢	-	-	الجمهورية العربية السورية
-	٢٢٦ ٩١٢	٢٢٦ ٩١٢	-	-	فنلندا
٨٠ ١٥٢	٢٢٩ ٦٨٨	٣٠٩ ٨٤٠	١١٨ ٣٣١	٣٨ ١٦٨	كندا
-	١٢٧ ٦٤٧	١٢٧ ٦٤٧	-	-	المملكة المتحدة لبريطانيا
-	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	-	العظمى وايرلندا الشمالية
-	٢ ٥٤٤ ٣٧٩	٢ ٥٤٤ ٣٧٩	-	-	المنظمات غير الحكومية
-	٥٢٤ ٢٤٧	٥٢٤ ٢٤٧	-	-	النرويج
-	-	-	-	-	هولندا
٨٠ ١٥٢	٤ ٣٨٧ ٠٥٠	٤ ٥٠٥ ٢٧١	١١٨ ٣٣١	٣٨ ١٦٨	المجموع
<u>المؤتمر الدولي المعنسي بالمكان المقنود في المكسيك (١٩٨٤)</u>					
-	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠	بييرو
-	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠	اليمن
-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	-	٥٠ ٠٠٠	المجموع
٨٠ ١٥٢	٤ ٣٨٧ ٠٥٠	٤ ٥٥٥ ٢٧١	١٦٨ ٣٣١	٨٨ ١٦٨	المجموع الكلي
(الجدول ٧)					

ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة ١ - موجز السياسات المحاسبية الهامة

تعكس البيانات المالية تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية :

(أ) الإيرادات

بمقتضى القاعدة ١١٦ - ١ (أ) من القواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، تسجل الإيرادات (بما فيها التبرعات المعلنة من الحكومات والإيرادات من الاستثمارات والإيرادات المتنوعة ، باستثناء المساهمات في الصناديق الاستثمارية) على أساس الاستحقاق . وترد في الجدول ١ ، تفاصيل التبرعات المعلنة للسنوات المقبلة .

(ب) النفقات

وبمقتضى القاعدة ١١٦ - ١ (أ) من القواعد المالية للصندوق ، فإن النفقات معلنة على أساس الاستحقاق . وتشمل نفقات المشاريع الالتزامات غير المصفاة التي جمعتها الوكالات المنفذة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي توجد لها اعتمادات في ميزانيات المشاريع لعام ١٩٨٧ والتي جرى التعاقد عليها قبل نهاية ذلك العام .

(ج) أسعار الصرف

تنص القاعدة ١٠٤ - ١ من القواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تحويل التبرعات المعلنة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة الساري بتاريخ التبرع المعلن . وتنص القاعدة ١٠٤ - ٢ من القواعد المالية للصندوق على أن تسجل مدفوعات التبرعات بوصفها إيرادات مبينة بدولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة الساري في تاريخ الدفع .

وترد في البيان الأول تسويات أسعار الصرف (البالغة ١٧٨ ١٣٨ ١ دولاراً) الناشئة عن تحصيل التبرعات المعلنة بعملة معينة ولكن تدفع بعملة أخرى . وقد سُجلت جميع تسويات أسعار الصرف الأخرى بوصفها إيرادات متنوعة وفقاً للقاعدة ١٠٤ - ٣ من القواعد المالية للصندوق وقد بلغت في عام ١٩٨٧ ربحاً صافياً قدره ٢٤٥ ٣١٠ ٣ دولاراً ، كما هو مبين في الجدول ٢ .

وبمقتضى القاعدة ١١٦ - ١ (د) من القواعد المالية للصندوق ، أعيد تقييم الأصول والخسوم المحتفظ بها بعملات غير دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة ، الساري في نهاية العام .

(د) النفقات الرأسمالية

تُحمل التكلفة الكاملة للمعدات غير المستهلكة المستخدمة في الأغراض الإدارية على ميزانية فترة السنتين للصندوق في السنة التي تُشترى فيها تلك المعدات . ويحتفظ بقائمة جرد بجميع المعدات غير المستهلكة (وتعرف بأنها مفردات المعدات التي تبلغ قيمة كل وحدة منها ٤٠٠ دولار أو أكثر والتي تظل صالحة للاستعمال لمدة خمس سنوات على الأقل ، ومفردات المعدات المدرجة في أية قوائم خاصة ، والتي يحتفظ بشأنها بسجلات جرد رسمية) .

الملاحظة ٣ - تكاليف المكاتب الميدانية

لا تشمل تكاليف المكاتب الميدانية في عام ١٩٨٧ ، ومقدارها ٣٦٦ ٦٤٢ ٥ دولارا ، كما هي مبينة في البيان الأول ، تكاليف ١٦ وظيفة لنواب الممثلين والمستشارين الأقدم لشؤون السكان ، التي كانت مدرجة في تكاليف المكاتب الميدانية لعام ١٩٨٦ ، وقد بلغت ٨٢٧ ٩١٣ ٥ دولارا .

أما تكاليف المكاتب الميدانية الاجمالية في عام ١٩٨٧ ، ومقدارها ١٥ ٦٦٤ ٨ دولارا ، فتشمل تكاليف المكاتب الميدانية البالغة ٣٦٦ ٦٤٢ ٥ دولارا ، المذكورة أعلاه ، مضافا اليها تكاليف قدرها ٦٤٩ ٣٠٢١ ٣ دولارا لـ ٣٣ من نواب الممثلين والمستشارين الأقدم لشؤون السكان ، و ٩ وظائف من الفئة الدولية لموظفي البرامج ، كانت قد أدرجت في ميزانية فترة السنتين في عام ١٩٨٧ .

والتكاليف المقابلة لذلك في عام ١٩٨٦ ، وقدرها ٧١٦ ٤٤٧ ٧ دولارا ، كانت تشمل تكاليف المكاتب الميدانية البالغة ٨٢٧ ٩١٣ ٥ دولارا ، مضافا اليها تكاليف قدرها ١٨٨٩ ٥٣٣ ١ دولارا لـ ١٧ وظيفة لنواب الممثلين والمستشارين الأقدم لشؤون السكان و ٩ وظائف من الفئة الدولية لموظفي البرامج ، أُدرجت في ميزانية فترة السنتين في عام ١٩٨٦ .

ترد التكاليف الكلية لوظائف نواب الممثلين والمستشارين الأقدم لشؤون السكان وموظفي البرامج من الفئة الدولية ، المشار اليها أعلاه ، والبالغة ٥٢٨ ٥٥٥ ٤ دولارا لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، في الجدول ٤ من البرنامج الرابع .

الملاحظة ٣ - العملات غير القابلة للتحويل الى حين توفر اعتماد بدولارات الولايات المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبلغ ١٦٩ ٢٤٦ دولارا يمثل عملات غير قابلة للتحويل ، محولة الى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة الساري في تاريخ الاستلام .

الملاحظة ٤ - التبرعات المعلنة من الحكومات

كانت التبرعات المعلنة من الحكومات للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم تدفع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

١٣٩ ٧٧٣	١٩٨٣ والسنوات السابقة
٨٥ ٠٤٩	١٩٨٤
٦٥ ٩٤٤	١٩٨٥
١٠٨ ٣١٩	١٩٨٦
٨٤٨ ٢٨١	١٩٨٧
<u>١ ٢٤٧ ٤٦٦</u>	المجموع (البيان الثاني)

الملاحظة ٥ - أموال التشغيل المقدمة أو المستحقة الدفع للوكالات المنفذة والالتزامات غير المصفاة لها

قدمت أموال تشغيل قدرها ٤ ٠٦٨ ٨١٩ دولارا الى الوكالات المنفذة ، وهناك مبلغ ٣ ٩١٦ ٢٩٩ دولارا مستحق الدفع لها كما هو مبين في البيان الثاني . وهذه الأرصدة ، بعد أخذ الالتزامات غير المصفاة في الاعتبار ، متفقة مع أرصدة أموال التشغيل التي أبلغت عنها الوكالات المنفذة .

وترد الالتزامات غير المصفاة البالغة ٣٦٨ ٧٦٦ ٢٨ دولارا بصورة مستقلة في البيان الثاني ، وهي تتألف من مبلغ ٨١٠ ٩٠٤ ١٨ دولارات بالنسبة للوكالات التي تقدم لها أموال تشغيل أو يستحق دفعها اليها ، ومبلغ ٣٧٤ ٣٠١ ٩ دولارا بالنسبة للصندوق/الحكومات بوصفها وكالات منفذة لمشاريع ومبلغ ١٨٤ ٦٦٠ دولارا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية .

الملاحظة ٦ - الاحتياطي التشغيلي

قرر مجلس الادارة ، في دورته الثامنة والعشرين (المقرر ٧/٨) ، الجزء
شالسا ، الفقرة ٥) تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي لكل سنة بنسبة ٢٥ في المائة من
التبرعات المقدرة لتلك السنة ، مقربة الى اقرب مليون دولار ، على أن يتحقق هذا
الرقم المستهدف كاملا في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٨٩ . غير أن
مجلس الادارة اذن للمدير التنفيذي ، في دورته الثالثة والثلاثين (المقرر ٣٤/٨٦ ،
الجزء رابعا ، الفقرة ٤) ، بتأجيل تنفيذ الفقرة ٥ من الجزء شالسا من مقرر المجلس
٧/٨ حتى منتصف التسعينات ، إذا لم تصل ايرادات الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠
سوى الى الافتراضات المبينة في السيناريو الادنى لخطه عمل الصندوق للفترة ١٩٨٧ -
١٩٩٠ .

ولما كان مركز الايرادات في الصندوق قد تحسن في عام ١٩٨٧ ، قرر المدير
التنفيذي تحويل ٧ ملايين دولار من الموارد العامة الى الاحتياطي التشغيلي ، مما رفع
الرصيد الى ٣٧ مليون دولار في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، كما هو مبين في البيان
الثاني . وهذا يمثل نحو ٢٥ في المائة من التبرعات لعام ١٩٨٧ .

الملاحظة ٧ - المخصصات غير المنفقة

لا يشمل رصيد الموارد العامة المبين في البيان الثالث مخصصات عام ١٩٨٧ غير
المنفقة ، وقدرها ٨٥٢ ٧٠٧ ٢٦ دولارا ومخصصات الاعوام المقبلة البالغة ٦٦٤ ٧٥٥ ١٣٤
دولارا ، الصادرة للوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية ، كما هو مبين في
الجدول ٨ .

الملاحظة ٨ - استثمارات بعملة غير دولارات الولايات المتحدة

تشمل الاستثمارات الواردة في الميزانية العمومية ، والجدول ٥ المبلغ
المعادل بدولارات الولايات المتحدة للاستثمارات بعملة أخرى باستعمال سعر الصرف
المعمول به في الامم المتحدة ، الساري منذ ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وبسعر الصرف
المعمول به في الامم المتحدة الساري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الذي
يعكس بصورة اقرب الى الواقع سعر الصرف في الاسواق في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،
تزيد قيمة هذه الاستثمارات بما يناهز ٤,٥ ملايين دولار عن القيمة المبينة في
الحسابات .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
